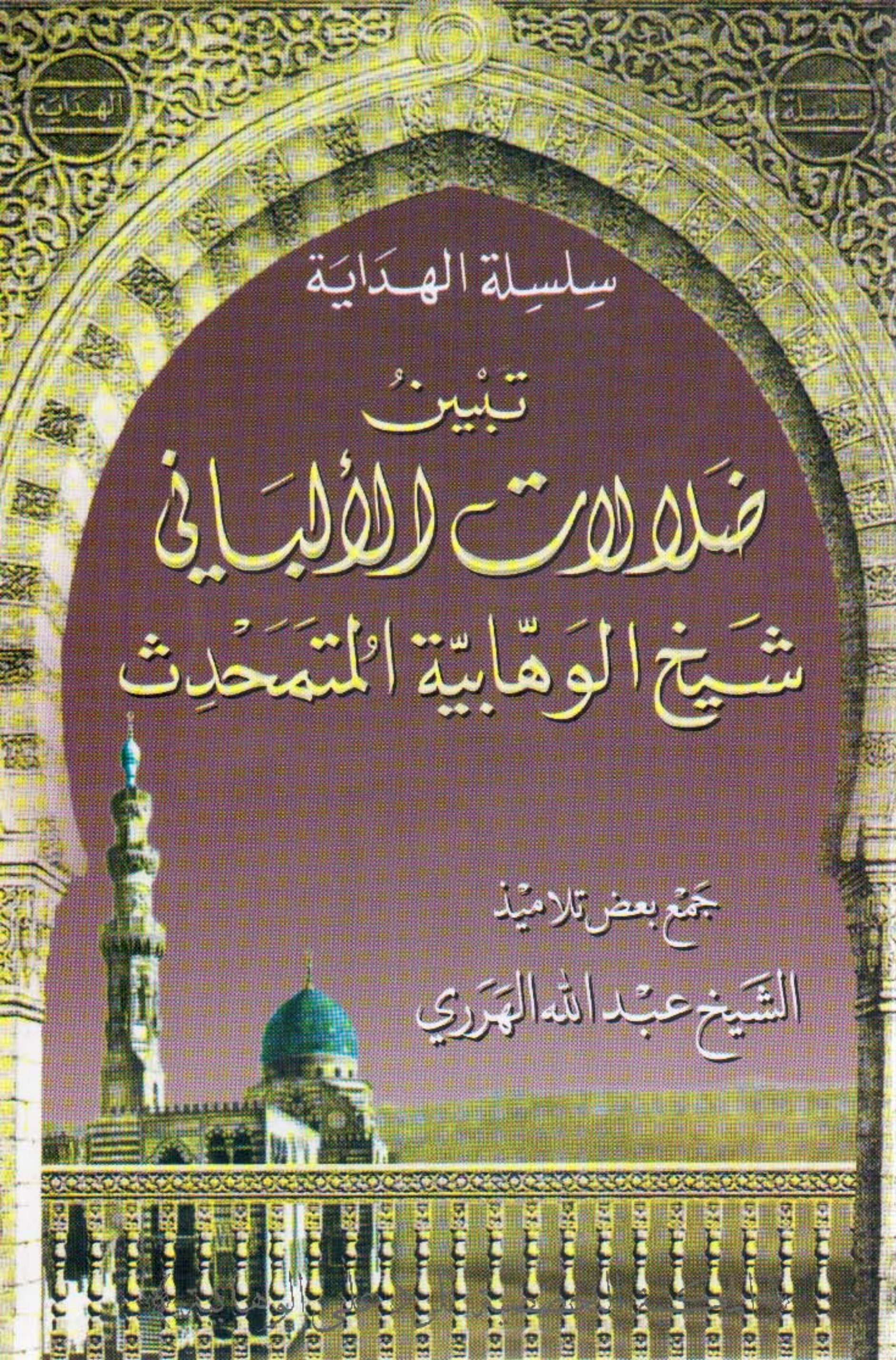

سلسلة الهداية
سلسلة الهداية
سِلسِلة الهدَايَة
تبيْنُ
ضلالات الألباني
شَيخ الوَهّابيّة المُتمَحْدِث
جمع بعض تلاميذ
الشيخ عبد الله الهرري

تبيينُ
ضلالات الألباني
شيخ الوهّابيّة المتمحدث

مُلتزمُ الطبعِ

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

الطبعة الثالثة

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى ءاله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد: يقول الله تبارك وتعالى في محكم التنزيل ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴿١١٠﴾﴾ [سورة ءال عمران]، وقال رسول الله ﷺ: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**» رواه مسلم[١].

عملًا بما أمرنا به الشرع الحنيف واتّباعًا لسنة سيد المرسلين برزنا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واضعين نصب أعيننا أن رسول الله ﷺ قال عن رجلين كانا يعيشان بين المسلمين: «**ما أظن أن فلانًا وفلانًا يعرفان من ديننا**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان.

شيئًا» رواه البخاري[1]، وهدفنا من ذلك رد الباطل وإبطاله والدفاع عن الحق وإحقاقه، فقد كثر المبطلون والمفترون وأدعياء العلم الذين يغشون الناس في دينهم ويبيعون الآخرة رجاء دراهم قليلة، فصاروا يتصدرون للتدريس والتأليف والفتوى، ويتكلمون في الدين برأيهم وهواهم ويضعون القرءان في غير محله لنصرة مذهبهم الفاسد الذي حوى عقيدة التشبيه والتجسيم ومخالفة السلف والخلف، ويتهجمون على حديث رسول الله ﷺ فيُضعفون ما يخالف عقيدتهم ويخرقون إجماع الأمة المحمدية ويتطاولون على صحابة رسول الله والسلف الصالح وعلماء الأمة الأجلاء من أشاعرة وماتريدية شافعية كانوا أو حنفية أو مالكية أو من فضلاء الحنابلة، فهذا لا شك طبع الجاهل وسلاح المفلس العاجز.

ومن هؤلاء رجل نسب نفسه للعلم والعلماء والحديث والمحدثين زورًا وبهتانًا فأطلق لسانه وقلمه فيما ذكرنا وعمد من خلال فتاويه إلى زرع الفتنة والفرقة وبث الحقد والعداوة والبغضاء بين المسلمين، إنه الساعاتي المدعو **«ناصر الدين الألباني»** الذي كفانا مؤنة نفسه في الرد عليه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب: باب ما يجوز من الظن.

حيث وصف نفسه بأنه كان يعمل ساعاتيًا وكانت هوايته قراءة الكتب بدون تلقٍ للعلم من أهله ودون أن يكون له إسنادٌ معتبر فيه، فتخبط هنا وهناك بين الكتب ونسب نفسه إلى السلف مع مخالفته لهم في العقيدة والأحكام الفقهية.

وزعم أنه من المحدثين وهو لا يحفظ حديثًا واحدًا بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ. ثم كيف يكون محدّثًا وهو يصحح أحاديث في كتبه ويحكم عليها بالتضعيف في مواضع أخرى والعكس، ويتهجم على علماء المحدثين بعبارات الازدراء والتهكم، وهو مع ذلك يكابر ويماري ويجادل بالباطل لهوى في نفسه فيتجرأ على البخاري ومسلم وغيرهما، فيضعّف من الأحاديث ما أجمع الحفاظ على صحتها، فهو بهذا شذَّ عما عليه جمهور الأمّة المحمدية من أشاعرة وماتريدية الذين ادعى زورًا أنهم أهل بدعة، سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم.

وهو أيضًا شذَّ عن الشرط الذي اشترطه علماء الحديث، لأن التصحيح والتضعيف من وظيفة الحافظ صرّح بذلك كثير منهم في مؤلفاتهم، ويكفي في ذلك قول الحافظ السيوطي في ألفية الحديث:

وخذه حيث حافظ عليه نص   أو من مصنف بجمعهِ يخص

فكيف تجرأ مع بُعده عن أهلية التصحيح والتضعيف بُعد الأرض من السماء على تسمية بعض مؤلفاته «الصحيحة» ـ يعني بذلك أنه جمع فيها الأحاديث الصحيحة فقط ـ، وبعضها الضعيفة.

فما هذه الجرأة والوقاحة التي يتحلى بها هذا الرجل، فلكشف هذا الأمر نطالبه بعقد مجلس يحضره علماء نناظره في هذه المسئلة وغيرها حتى يعرف أتباعه الذين أوهمهم أنه أهل للتصحيح وللتضعيف وهم عدد في الشام والحجاز وفي مصر وفي المغرب أوهمهم أنه أهل للتصحيح والتضعيف على أنه اعترف في بعض المجالس بأنه ليس بحافظ، وقد ذُكر لنا أن رجلاً من المحامين قال له: أنت محدث؟ قال: نعم، قال: تروي لنا عشرة أحاديث بأسانيدها، قال: أنا لست محدث حفظ بل محدث كتاب، فقال الرجل: وأنا أستطيع أن أحدّث من كتاب، فأسكته.

فويل للذين قلَّدوه من أتباعه الذين يشتغلون بالتعليق على كتب المحدّثين فليتقوا الله فإنهم تائهون مثلما تاه متبوعهم، وليعرفوا أنهم مخالفون للمحدثين حيث يقدمون على التصحيح والتضعيف ولا تسمح القواعد الحديثية لأمثالهم بالعمل الذي يعملونه، ولا يقلد الألبانيَّ إلا المغترون الذين لا يحسنون قواعد علم الحديث لم يؤتوا

حظًا لحفظ متون الأحاديث ولا في دراية قواعده مثل علي الحلبي، ومراد شكري، ومحمد شقرة، وعمر الأشقر، وسليم الهلالي وغيرهم. فغيرةً منا على ديننا وعقيدتنا وسنة نبينا وانتصارًا للسلف والخلف أهل الحق، وحرصًا منًّا على تبيان حال من شبَّه الخالق سبحانه وتعالى بخلقه وتجرأ على حديث رسول الله وضلل المسلمين، عملنا هذا البيان سائلين المولى عزَّ وجلَّ أن يعيذنا من شؤم هذا الحال ويجعلنا أئمة هادين مهتدين لا ضالين ولا مضلين فإليه المصير وعليه توكلنا وبه نستعين، وليس مرادنا حصر جميع ضلالات الألباني في هذه الأوراق بل اقتصرنا على ذكر بعض من أشنع مقالاته الشاذة.

فمن تأمل في أمر هذا الرجل يجده قد ادعى العلم بالحديث لأمرين أحدهما الشهرة والآخر جمع المال، فإنه حريص على المال بدليل ما حدث بينه وبين تلميذه زهير الشاويش الذي كان يطبع له مؤلفاته فيكتسب منها دخلاً كبيرًا من المال والألباني يكتسب كذلك فإنه بعد مدة طويلة من الصداقة القوية فيما بينهما اختصما لأمر دنيوي وذلك عملاً بما أحدثه الأوروبيون من حجر الشخص على الناس أن يطبعوا مؤلفاتهم إلا بإذن المؤلف بحيث أنهم يقاضونه قانونًا بالغرامة أو بإنزال العقوبة به، وهذا مخالف لشريعة الله لأنه مما تقرر في شرع الله وظهر ظهورًا لا خلاف فيه

أن الشخص إذا ملك نسخة من كتاب بطريق هبة أو بطريق بيع وشراء يجوز له أن ينتفع بهذا الكتاب تفهمًا لما يحويه ذلك المؤلَّف من العلم وتحصيل نسخ يستفيد منها بالبيع كما كانت عادة المسلمين قبل قرن واحد أي قبل أن تنتشر الطباعة حين كانوا يستنسخون نسخًا فتباع وتشترى، وعلى ذلك درج السلف والخلف ولم ينقل عن أحد منهم أنه حجر الاستنساخ من مؤلفاتهم بطريق التفهم وبطريق البيع والشراء، وعلماء الإسلام الذين مضوا في خلال ثلاثة عشر قرنًا مع مقاساة تعب كبير كانوا يبرون أقلامهم كلما ضَعُف قلم عن الصلاحية للكتابة يبرون قلمًا ءاخر وهكذا حتى يفرغون من التأليف، والحبر لم يكن متيسرًا مثل هذه الأيام كانوا يأخذون لإعداده أيامًا ثم يستعملونه وهكذا. ثم إنهم حين يكتبون في الليالي كانوا يستعينون بالمصابيح التي تنطفىء بعد وقت قصير ثم يصلحونها إما بواسطة فتائل تغمسُ في الزيت أو بواسطة الشموع، فليحذر المتقي ربّه من هذه البدعة المحرمة وهي قولهم: «حقوق الطبع محفوظة للمؤلف»، فهذه القاعدة المخالفة للشرع تدخل تحت قوله عليه السلام: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**» رواه مسلم[1].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور.

فما لهؤلاء الناس ينهون الناس عن أمور محدثة ثم يعملون ما يخالف شرع الله، يحرمون على الناس ما استحدثه العلماء والمحدثون مما يوافق شرع الله كعمل المولدِ والصلاة جهرًا على النبي ﷺ عقب الأذان، ومنهم من بالغ بذلك وهم الوهابية حيث جعل بعضهم الصلاة على النبي بعد الأذان شركًا، وقال بعضهم إنه كالزنى بالأم، وهم فعلوا أشياء أُحدثت بعد الرسول بزمان، فما لهم لا يحرمون ما يفعلون ويحرمون عمل المولد والصلاة على النبي جهرة عقب الأذان محتجين بأن الرسول لم يفعله.



الفصل الأول
شذوذ الألباني في العقيدة

ينقل[١] ناصر الألباني عن بعض المشبهة ومقرًّا له بأن من قال عن الله: «ويُرى لا في جهة فليراجع عقله»، وقال الألباني[٢]: «إن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده» اهـ.

الرد: قال الإمام أبو جعفر الطحاوي في العقيدة التي ألّفها لبيان عقيدة أهل السنة والجماعة: «لا تحويه ـ أي الله ـ الجهات الست كسائر المبتدعات» اهـ، أي أن الله تعالى منزه عن الجهة لأن في ذلك نسبة المكان والحد لله وتوابعهما من الحركة والسكون ونحو ذلك مما هي من صفات المخلوقات، فالألباني بكلامه الأول يكون اتهم أهل السنة والجماعة بأنهم لا عقل لهم وحكم على نفسه أنه شذ عن مذهبهم والرسول ﷺ قال: «**عليكم بالجماعة وإياكم والفُرقة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد فمن أراد بُحبوحة الجنة فليلزم الجماعة**» رواه الترمذي[٣]،

---

(١) كتابه المسمى العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني (ص/٢٧).
(٢) كتابه المسمى مختصر العلو (ص/ ٧٢).
(٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة.

وقال: «**ثلاث لا يُغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط مَن وراءهم**»، رواه ابن حبان وصححه[1] والحافظ ابن حجر في الأماليّ وحسَّنه، ثم هو لا يرتدع بكلام الطحاوي ولا بكلام أهل السنة قاطبة ولا يرده إجماع الأمة فيدعي مغرورًا بجهله أن الله فوق العرش بذاته.

ومما انفرد به في العقيدة حيث شبَّه الله تعالى أنه محيط بالعالم من جميع الجهات كما أن الحقَّة تحيط بما في ضمنها ولم يسبقه بهذا أحد لا من أهل السنة ولا من المشبهة، وقد ذكر ذلك في كتابه المسمى «صحيح الترغيب والترهيب»[2]، فكيف جمع بين هذا وبين قوله إن الله بذاته فوق العرش؟! وفي هذا تناقض لا يخفى، وهذا ضد عقيدة طائفته الوهابية المشبهة المجسمة «أن الله فوق العرش فقط»، فهذه من مفرداته التي انفرد بها عن طائفته، وهذا نشأ من سوء فهمه بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾﴾ [سورة النساء]. ومعنى الآية أن الله محيط بكل شيء علمًا، فهذا الرجل من شدة تهوره يناقض نفسه وهو لا يدري، فماذا تقول فيه طائفته وقد أثبت عقيدةً ضد

---

(١) أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/ ٣٥).

(٢) أنظر كتابة المسمى «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١١٦).

عقيدتهم هل تتبرأ منه أم تسكت له مداهنة؟ لأن طائفته الوهابية تعتبره قدوة لهم وزعيمًا كبيرًا بل تعتبره مجدد العصر لهم، فقد شبه الألباني الله تعالى بالحقَّة التي تحيط بما فيها من جميع الجهات كما ذكر في كتابه المسمى «صحيح الترغيب والترهيب» فجعله تحت العالم وفوق العالم وعن شمال العالم وعن يمين العالم وأمام العالم وخلف العالم، ولم يقل بذلك قط مسلم ولا كافر قبله، هذا ما شهر عنه، وقد ذكر في بعض مؤلفاته في أكثر من موضع أن الله متحيز فوق العرش بذاته، فها هو ذا ينتقل من ضلال إلى ضلال ليس له مستقَّر في فساده في العقيدة والأحكام.

فائدة: قال الألباني: «اعلم أن قوله في هذا الحديث فإن الله قبل وجهه وفي الحديث الذي قبله فإن الله عزَّ وجلَّ بين أيديكم في صلاتكم لا ينافي كونه تعالى على عرشه فوق مخلوقاته كلها كما تواترت فيه نصوص الكتاب والسنة وءاثار الصحابة والسلف الصالح رضي الله عنهم ورزقنا الاقتداء بهم فإنه تعالى مع ذلك واسع محيط بالعالم كله، وقد أخبر أنه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله عز وجل بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه فإن كل خط يخرج من المركز إلى المحيط فإنه يستقبل وجه

المحيط ويواجهه وإذا كان عالي المخلوقات يستقبل سافلها المحاط بها بوجهه من جميع الجهات والجوانب فكيف بشأن من هو بكل شىء محيط وهو محيط ولا يحاط به» اهـ.

هذه عبارته حتى يتأكد المطالع أنه قال إن الله يحيط بالعالم من جميع الجهات بالذات لا يعني بالعلم كما هو معتقد المسلمين، وهي صريحة في أنه أراد إحاطة الله بالعالم بذاته لا بالعلم والقدرة كما هو معتقد المسلمين سلفهم وخلفهم، وهذه المقالة التي قالها لم تقل بها فرقته غير أن شابًّا دمشقيًّا من المنتسبين إليه صرح بذلك يومًا وشبَّه ذلك بضم كفه إلى الأخرى.

وأما زعمه أنه ليس فوق العرش شىء من المخلوقات فهذا دليل جهله بالحديث وعلومه رغم ادعائه انه اشتغل بهذا العلم سنين عديدة، فقد روى البخاري ومسلم[1] عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي**»، وفي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: أول كتاب بدء الخلق، وكتاب التوحيد: باب وكان عرشه على الماء، وباب قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾﴾، وباب قوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

رواية عند مسلم[1]: «**فهو موضوع عنده**»، وفي رواية عند ابن حبان[2] بلفظ: «**وهو مرفوع فوق العرش**» وقد ذكر الحافظ ابن حجر عند شرحه[3] لهذا الحديث أنه لا مانع من أن يكون فوق العرش مكان، وروى النسائي في سننه الكبرى[4]: «**فهو عنده على العرش**» وهذا صريح في أن فوقية هذا الكتاب هي الفوقية المتبادرة فاندفع ما يقال إن «**فوق**» في حديث البخاري بمعنى تحت، ويبطل هذه الدعوى قول بعض أهل الأثر إن اللوح المحفوظ فوق العرش مقابل قول الآخرين إنه تحت العرش. وهذا الحديث فيه رد على الألباني وعلى كل من ينفي وجود مخلوق فوق العرش، وفيه أيضًا دليل على أن فوق العرش مكان، فلو كان الله متحيزًا في جهة فوق العرش لكان له أمثال وأبعاد وطول وعرض وعمق ومن كان كذلك كان محدَثًا محتاجًا لمن حدَّه بذلك الطول وبذلك العرض والعمق.

ويكفي في الرد عليه قول الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾ [سورة الرعد] ومعناه أن الله خلق كل

---

(١) المرجع السابق.
(٢) أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٥).
(٣) فتح الباري (٦/ ٢٩١).
(٤) السنن الكبرى (٦/ ٢٤٠).

شيء على مقدار أي على كمية وكيفية مخصوصة، فالعرش له كمية وحبة الخردل لها كمية، فالمعنى المفهوم من هذه الآية أن الله الذي خلق كل شيء على كمية ـ أي حجم وشكل مخصوص ـ لا يجوز أن يكون ذا حجم لا حجم كبير ولا حجم صغير، ومعلوم أن الجالس على شيء له حجم إما بقدر ما جلس عليه أو أقل منه أو أوسع منه، فلا يجوز على الله الجلوس، والموجود المتحيّز في مكان له مقدار والمقدار صفة المخلوق فالإنسان له مقدار أي حجم وشكل مخصوص والملائكة كذلك، والعرش والشمس وكل فرد من أفراد النجوم كذلك، وكذلك الحجم الصغير كحجم حبة الخردل، فالله تعالى هو الذي خصَّص هذه الأشياء بحجم وشكل مخصوص، وقد أفهمنا الله بقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ۝٨﴾ أن هذا وصف الخلق وهو سبحانه الخالق لا يجوز أن يتصف بصفات المخلوقين، فلا يجوز على الله التحيز في المكان، ولا يجوز وصفه بالحركة ولا السكون، ولا الهيئة ولا الصورة، ولا التغيُّر، هذا الدليل من القرءان.

أما الدليل من الحديث فما رواه البخاري وابن الجارود والبيهقي بالإسناد الصحيح[1] أن رسول الله ﷺ قال: «**كان**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: أوّل كتاب بدء الخلق، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص/ ٣٧٥).

الله ولم يكن شيء غيره».

وقال الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» ما نصه[١]: «استدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه تعالى بقول النبي ﷺ: «**أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء**»، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» انتهى، وهذا الحديث فيه أيضًا الرد على القائلين بالجهة في حقه تعالى.

وقال الإمام علي رضي الله عنه[٢]: «كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان».

وأما رفع الأيدي عند الدعاء إلى السماء فلا يدل على أن الله متحيز في جهة فوق كما أن حديث مسلم[٣] عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء» لا يدل على أن الله في جهة تحت، فلا حجة في هذا ولا في هذا لإثبات جهة تحت أو فوق لله تعالى بل الله تعالى منزه عن الجهات كلها.

---

(١) الأسماء والصفات (ص/ ٤٠٠).

(٢) رواه الإمام أبو منصور البغدادي في الفرق بين الفرق (ص/ ٣٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة الاستسقاء: باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء.

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي في عقيدته التي ذكر أنها عقيدة أهل السنة والجماعة: «تعالى - يعني الله - عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

وممن نقل إجماع المسلمين سلفهم وخلفهم على أن الله موجود بلا مكان الإمام النحرير أبو منصور البغدادي الذي قال في كتابه «الفرق بين الفرق» ما نصه[١]: «وأجمعوا - أي أهل السنة والجماعة - على أنه تعالى لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان» انتهى بحروفه.

وقال إمام الحرمين عبد الملك الجويني في كتابه «الإرشاد» ما نصه[٢]: «مذهب أهل الحق قاطبة أن الله يتعالى عن التحيز والتخصص بالجهات» انتهى.

فكما صح وجود الله تعالى بلا جهة قبل خلق الأماكن والجهات فكذلك يصح وجوده بعد خلق الأماكن بلا مكان وجهة وهذا لا يكون نفيًا لوجوده تعالى.

قال القشيري[٣]: «والذي يدحض شبههم - أي شبه

---

(١) الفرق بين الفرق (ص/ ٣٣٣).
(٢) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص/ ٥٨).
(٣) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٠٩).

المشبهة ـ أن يقال لهم قبل أن يخلق العالم أو المكان هل كان موجودًا أم لا؟ فمن ضرورة العقل أن يقولوا: بلى، فيلزمه لو صح قوله لا يُعلم موجود إلا في مكان أحد أمرين إما أن يقول المكان والعرش والعالم قديم ـ يعني لا بداية لوجودها ـ وإما أن يقول الرب محدَث وهذا مآل الجهلة الحشوية، ليس القديم بالمحدَث والمُحدَثُ بالقديم». انتهى.

وقد قال الحافظ النووي الشافعي في شرح صحيح مسلم[1] ما نصه: «قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدّثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الملك] ونحوه ليس على ظاهرها بل متأوّلة عند جميعهم» انتهى، يعني تأويلاً إجماليًا أو تأويلاً تفصيليًا.

وكذا قال المفسرون من أهل السنة كالإمام فخر الدين الرازي في تفسيره[2] وأبي حيان الأندلسي في تفسيره[3] وأبي السعود في تفسيره[4] والقرطبي في تفسيره[5]

---

(١) شرح صحيح مسلم (٥/ ٢٤).
(٢) تفسير الرازي (٣٠/ ٩٩).
(٣) البحر المحيط (١٠/ ٢٢٦).
(٤) تفسير أبي السعود (٩/ ٧).
(٥) الجامع لأحكام القرءان (١٨/ ٢١٥).

وغيرهم، وعبارة القرطبي: «﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿١٦﴾﴾ قال ابن عباس: ءأمنتم عذاب من في السماء إن عصيتموه»، ثم قال: «وقيل هو إشارة إلى الملائكة، وقيل إلى جبريل وهو المَلَك الموكل بالعذاب. قلت: ويحتمل أن يكون المعنى: ءأمنتم خالق من في السماء أن يخسف بكم الأرض كما خسفها بقارون» ا.هـ.

فبعد هذا يقال لهذا المجسّم أعني الألباني وجماعته: أنتم تعتقدون أن الله جسم متحيّز فوق العرش له مقدار عندكم وهو أنه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر على ما قال زعيمكم ابن تيمية في بعض مؤلفاته وفي بعض إنه بقدر بالعرش ويزيد، ولو قال لكم عابد الشمس: كيف تقولون معبودي الذي هو الشمس لا يجوز أن يكون إلـٰهًا مع أنه موجود مشَاهَدٌ لنا ولكم وكثير النفع ينفع البشر والشَّجر والنبات والهواء ويطيّب الماء، وضوؤه يعُمُّ نفعُه البشر، وأما معبودُكم الذي هو جسم تخيلتموه فوق العرش لم تشاهدوه ولا نحن شاهدناه ولا شاهدنا له منفعة، فغاية ما تحتجّون به إيراد بعض الآيات كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الرعد] فيقول لكم عابد الشمس: «أنا لا أؤمن بكتابكم أعطوني دليلاً عقليًا» فهل عندكم من جواب يقطعه كلا، أما نحن أهل السنة الأشاعرة والماتريدية نقول لعابد الشمس: معبودك هذا له حجم وشكل مخصوص فهو

محتاج لمن أوجده على هذا الحجم وعلى هذا الشكل، ومعبودنا موجود ليس ذا حجم ولا شكل فلا يحتاج لمن خصَّصه بحجم وشكل بخلاف الشمس، فهو الذي أوجد الشمس على حجمها وشكلها المخصوص وهو الذي يستحق أن يكون إلٰه العالم لأنه لا يشبه شيئًا من العالم، ويقال أيضًا: أنواع العالم العلوي والسفلي له حجم وشكل مخصوص فعلى قولكم الله له أمثال لا تحصى، فتبين أنكم مخالفون لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ۝١١﴾ [سورة الشورى]، فكلمة شىء تشمل كل ما دخل في الوجود من علوي وسفلي وكثيف ولطيف، فالآية نصٌّ على أن الله تعالى لا يشبه شيئًا من هؤلاء أي لا يكون مثل العالم حجمًا كثيفًا ولا حجمًا لطيفًا ولا متحيّزًا في جهة من الجهات، ولم يقل الله تعالى ليس كمثله البشر ولا قال ليس كمثله الملائكة ولا قال ليس كمثله الشمس بل عمَّم فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ۝١١﴾، قال شيخنا العلامة المحدث عبد الله الهرري المعروف بالحبشي ما نصه: «والنَّكرة عند أهل اللغة إذا وقعت في حيّز النَّفي فهي للعموم، فمعنى الآية ليس كمثله تعالى شىء من الأشياء على الإطلاق بلا استثناء» اهـ، أما أنتم فقد جعلتموه حجمًا في جهة فوق تلي العرش وجعلتم له أعضاء فقد شبهتموه بخلقه، فلم يبق لكم إلا أن تقولوا إنه إنسان، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الفصل الثاني
بيان شذوذ الألباني في مسألة كلام الله

ها هو الألباني يصرح باعتقاد ليس له سلف فيه إلا الكرامية والمشبهة وهما فرقتان من الفرق الضالة الذين انحرفوا عن عقيدة أهل السنة والجماعة، فيقول في كتابه المسمى «مختصر العلو»[1] بأن الله متكلم بصوت وحرف، وما هذا الكلام إلا امتداد لعقيدة التشبيه التي يحملها وينسبها زورًا وبهتانًا إلى أئمة الحديث وإلى أهل السنة والجماعة، وهم بريئون منه ومن عقيدته الكفرية، شأنه في ذلك شأن متبوعه إمام الضلالة أحمد بن تيمية الحراني، ثم نقل في شرحه على الطحاوية[2] عن بعض المجسمة ما نصه: «وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة» اهـ.

الرد: لا يستطيع هذا المجسم ولا أحد من الوهابية أن يثبتوا نقلًا صحيحًا عن أحد من أئمة الحديث والسنة المعتبرين ما زعمه الألباني، بل هذه عقيدة ابتدعها ابن تيمية، فإن عقيدة السلف كما قال الإمام أبو حنيفة في الفقه

---

(١) مختصر العلو (ص/٧ و١٥٦ و٢٨٥).
(٢) أنظر كتابه المسمى العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني (ص/ ٢٥).

الأكبر رضي الله عنه عن كلام الله: «ويتكلم لا ككلامنا، نحن نتكلم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلم بلا ءالة ولا حرف» انتهى بحروفه.

وقال العز بن عبد السلام[1] ما نصه: «فالله متكلم بكلام قديم أزلي ليس بحرف ولا صوت، ولا يتصور في كلامه أن ينقلب مدادًا في الألواح والأوراق شكلًا ترمقه العيون والأحداق كما زعم أهل الحشو والنفاق، بل الكتابة من أفعال العباد ولا يتصور من أفعالهم أن تكون قديمة، ويجب احترامها لدلالتها على كلامه كما يجب احترام أسمائه لدلالتها على ذاته»، إلى أن قال: «فويل لمن زعم أن كلام الله القديم شىء من ألفاظ العباد أو رسم من أشكال المداد» انتهى، وهذا هو عين الرد على الألباني وجماعته الوهابية المجسمة لأنهم قالوا إن الله يتكلم بالحروف التي يتكلم بها البشر أي على زعمهم عندما قال الله في القرءان الكريم في سورة مريم: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ فالله عندهم متكلم بالكاف والهاء والياء والعين والصاد وهذا عين كلام البشر فما جوابهم عن ذلك؟!.

وفي كتاب «نجم المهتدي ورجم المعتدي» للفخر بن

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٥١٩).

المعلم القرشي الفتاوى التي تبطل عقيدة هؤلاء المشبهة، فمن أراد مزيد التأكد فليرجع إليه.

وعلى هذا علماء الإسلام كالحافظ البيهقي الأشعري وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم من الشافعية، وأبي المعين النسفي والقونوي وغيرهما من الحنفية، ومحمد بن يوسف السنوسي والعز بن عبد السلام وغيرهما من المالكية، والحافظ ابن الجوزي وغيره من فضلاء الحنابلة.

فَليُعلم إن هؤلاء المشبهة يعتقدون أن الله متكلم بكلام هو حروف وأصوات متعددة يحدث في ذاته ثم ينقطع، ثم يحدث ثم ينقطع والعياذ بالله تعالى، وهذا ضلال مبين مخالف لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى].

فاعلم أن كلام الله الذي هو صفة ذاته ليس حرفًا وصوتًا ولغةً، فالله تعالى موجودٌ متكلم سميع بصير قادر عالم قبل وجود الخلق فهو موصوف بصفة الكلام قبل وجود الحرف والصوت واللغات.

والقرءان الكريم له إطلاقان يطلق ويراد به صفة الله القائمة بذاته أي الثابتة له فهو على هذا المعنى ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً وليس بمبتدإ ولا مختتم، فالحروف

متعاقبة، فحين يقول القارىء بسم الله الرحمٰن الرحيم نطق بالباء ثم السين وهكذا، ولا شك أن هذا الناطق ونطقه بالحروف المتعاقبة كلٌّ مخلوق ولا يجوز ذلك على الله.

ويطلق القرءان ويراد به اللفظ المنزل على سيدنا محمد فهذا اللفظ المكتوب في المصاحف المقروء بالألسنة المحفوظ في الصدور الذي هو باللغة العربية لا يشك عاقل أنه مخلوق، ومع ذلك فهو ليس من تأليف مَلَك ولا بشر. ومن الدليل على أن اللفظ المنزل مخلوق قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾ [سورة التكوير] أي أن هذا القرءان لمقروء رسول كريم هو جبريل عليه السلام، ولا يجوز أن تكون قراءة جبريل أزلية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴿٦﴾﴾ [سورة التوبة] يدل على أن كلام الله يطلق ويراد به اللفظ المنزل المخلوق لأن الكافر في الدنيا لا يسمع كلام الله الذي هو الصفة القائمة بذات الله.

ولا يطلق القول بأن القرءان مخلوق ولو مع إرادة اللفظ المنزل حتى لا يُتوهم من ذلك أن كلام الله الذي هو صفة ذاته مخلوق، بل يقال في مقام التعليم: القرءان إن أريد به اللفظ المنزل فهو مخلوق، وإن أريد به الكلام الذاتي فهو أزلي ليس بحرف ولا صوت.

ومن أصرح الأدلة على أن كلام الله بمعنى الصفة القائمة بذات الله ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغة قوله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان**» رواه البخاري[1]، فالله تعالى هو يحاسب جميع الخلق بنفسه فيُسمع الكافر والمؤمن كلامه الذاتي فيفهم العباد منه السؤال عن نياتهم وأفعالهم وأقوالهم، والله قال في القرءان: ﴿**ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾**﴾ [سورة الأنعام] فلو كان حساب الله تعالى لعباده بتكليمه لهم بحرف وصوت ولغة لأخذ الحساب وقتًا طويلاً ولما كان الله أسرع الحاسبين كما قال، بل كان أبطأ الحاسبين لأن الخلق كثير وإبليس وحده عاش ءالافًا من السنين والله أعلم كم سيعيش بعد، ويأجوج ومأجوج الكفار ورد في الحديث أن كل البشر بالنسبة لهم كواحد من ألف فلو كان حساب هؤلاء بالسؤال بالحرف والصوت لكان حساب العباد يحتاج لوقت طويل، والله يفرغ من حساب العباد في لحظة قصيرة في جزء من موقف من مواقف القيامة الخمسين، فتبين للعاقل أن كلام الله الذي هو صفة ذاته ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾﴾.

الفصل الثالث
بيان شذوذ الألباني في مسألة التأويل

تهجم الألباني على علماء الخلف وجَمعٍ من علماء السلف لتأولهم ما تشابه من ءايات القرءان والحديث، فقال ما نصه[1]: «ونحن نعتقد أن كثيرًا من المؤولة ليسوا زنادقة لكن في الحقيقة أنهم يقولون قولة الزنادقة» اهـ، وقال[2]: «التأويل هو عين التعطيل» اهـ.

فنقول: علماء السلف والخلف أوَّلوا فأنت يا ألباني لست مع السلف ولا مع الخلف، فهذا كأنه اعتراف منك بالخروج من الملة، أليس أوَّلتَ أنت وجماعتك المشبهة قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة البقرة] فهذه الآية ظاهرها أن الله محيط بالأرض بحيث يكون المصلي متوجهًا إلى ذات الله، أليس أنت وجماعتك أولتم قوله تعالى حكاية عن إبراهيم ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى ﴿٩٩﴾﴾ [سورة الصافات] أليس إبراهيم كان في العراق وذهب إلى فلسطين، أليس أولتم هذه الآية ولم تأخذوا بظاهرها الذي يوهم أن الله متحيز في أرض

(١) و(٢) فتاوى الألباني (ص/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣)، وانظر أيضًا كتابه المسمى «مختصر العلو» (ص/ ٢٣ وما بعدها).

فلسطين، وأين أنت يا ألباني وجماعتك من حديث مسلم[1]: «**ما تصدق أحدٌ بصدقة من طيّب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمٰن بيمينه وإن كانت تمرةً فتربو في كف الرحمٰن**» أليس ظاهر هذا الحديث أن المتصدق إذا تصدق وقعت صدقته في يد الله أليس أولتم هذا؟؟؟ أم حملتموه على الظَّاهر فتكونون جعلتم يد الله تحت يد المتصدّق.

فإن قلتم: هذا الحديث والآيات التي ظواهرها أن الله في غير جهة فوق نؤولها وأما الآيات التي ظواهرها أنه متحيز في جهة فوق نعتقدها ولا نؤولها قلنا: هذا تحكُّم أي دعوى بلا دليل، بل الدليل العقلي والنقلي يدلان على وجوب ترك حمل هذه الآيات وما كان على نحو هذا الحديث على ظواهرها وإلا لتناقضت هذه الآيات مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ ﴿١١﴾﴾ والقرءان منزه عن التناقض، والذي أوقعكم في هذا هو أنكم لا تؤمنون بوجود موجود ليس في جهة ومكان وليس حجمًا مخصوصًا فمن أين يصح لكم معرفة الله وأنتم على هذه الحال.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها.

أما نحن أهل السنة والجماعة فقد أوَّلنا هذه وهذه، فنحن نوفق بين ءاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۝١١﴾ وبين تلك الآيات، فإن الآيات والأحاديث منها ما هو محكم ومنها ما هو متشابه ونحن رددنا المتشابه بقسميه القسم الذي يدل ظاهره أن الله متحيز في جهة فوق والقسم الذي يدل على أنه متحيز في جهة تحت إلى الآيات المحكمة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۝١١﴾ [سورة الشورى].

وأما حديث: «**كان الله ولم يكن شىء غيره**» فهو دال دلالة صريحة على أن الله موجود بلا مكان لأن المكان غير الله. فتبين أن مذهبكم التحكُّم، ومذهب أهل السنة الاعتدال، وليس مذهبنا التعطيل بل أنتم عطلتم قسمًا من الآيات والأحاديث جعلتموها وراء ظهوركم كأنكم لم تسمعوها أو تروها.

فالحاصل أن المتشابه من الكتاب والسنة قسمان قسم يوهم ظاهره أن الله في جهة فوق متحيز وأن له أعضاء وحركة وسكون، وقسم ظاهره أن الله متحيز في جهة تحت، فعَمَد أهل السنة إلى تأويل القسمين وردّهما إلى الآيات المحكمة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۝١١﴾، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [سورة الإخلاص] عملاً بقول الله

تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ۝٧﴾ [سورة ءال عمران]، لما وصف سبحانه المحكمات بأنها أم الكتاب رددنا القسمين من المتشابه إلى المحكمات وهنَّ أم الكتاب أي أصل الكتاب.

أما أنت يا ألباني وطائفتك المشبهة حملتم قسمًا من المتشابه على الظاهر وألغيتم القسم الآخر فكأنكم جعلتم القسم الآخر ما لا يلتفت إليه والقرءان كله حق وصحيح، ثم إنكم جعلتم لله أعضاء وَحَدًّا ومقدارًا حملاً للآيات التي ظواهرها ذلك على الظاهر فجعلتم لله أمثالا وخالفتم قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ ۝٨﴾ [سورة الرعد] والعالم لطيفه وكثيفه له مقدار فجعلتم الخالق مثل خلقه، فالعرش له مقدار أي حد يعلمه الله والشمس لها مقدار أي حد يعلمه الله والنور والظلام له مقدار يعلمه الله، وجعلتم أنتم لله مقدارًا فقلتم الله بقدر العرش، وقال بعضكم ليس بقدر العرش بل بقدر بعض العرش، فأهل السنة المباينون لكم هم الأمة هم مئات الملايين اليوم وهم الأشاعرة والماتريدية، وأما أنتم معشر المشبهة شرذمة قليلة لا تتجاوزون نحو مليون.

والآيات المحكمة: هي ما لا يحتمل من التأويل بحسب وضع اللغة إلا وجهًا واحدًا، أو ما عُرف بوضوح المعنى المراد منه كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ۝١١﴾ [سورة

الشورى]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [سورة الإخلاص]، وقولِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [سورة مريم].

وأما المتشابه: فهو ما لم تتضح دلالته، أو يحتمل أكثر من وجه واحتيج إلى النظر لحمله على الوجه المطابق، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه].

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ۝٧﴾ [سورة ءال عمران] يحتمل أن يكون ابتداءً، ويحتمل أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة، فعلى الأول المراد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه كوجبة القيامة وخروج الدجال ونحو ذلك، فإنه لا يعلم متى وقوع ذلك أحد إلا الله؛ وعلى الثاني: المراد بالمتشابه ما لم تتضح دلالته من الآيات أو يحتمل أوجهًا عديدة من حيث اللغة مع الحاجة إلى إعمال الفكر ليحمل على الوجه المطابق كآية: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه]؛ فعلى هذا القول يكون الراسخون في العلم داخلين في الاستثناء، ويؤيد هذا ما رواه مجاهد عن ابن عباس أنه قال: «أنا ممن يعلم تأويله»[1].

قال القشيري في التذكرة الشرقية[2]: «وأما قول الله عزَّ

(١) الدر المنثور (٢/ ١٥٢)، زاد المسير (١/ ٣٥٤).
(٢) ذكر ذلك الحافظ اللغوي مرتضى الزبيدي في كتابه إتحاف السادة المتقين (٢/ ١١٠).

وجلّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ⟨٧⟩﴾ [سورة ءال عمران] إنما يريد به وقت قيام الساعة، فإن المشركين سألوا النبي ﷺ عن الساعة أيان مرساها ومتى وقوعها، فالمتشابه إشارة إلى علم الغيب، فليس يعلم عواقب الأمور إلا الله عزّ وجلّ ولهذا قال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ ⟨٥٣⟩﴾ [سورة الأعراف] أي هل ينظرون إلا قيام الساعة. وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله، أليس هذا من أعظم القدح في النبوات، وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم، أليس الله يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ⟨١٩٥⟩﴾ [سورة الشعراء] فإذًا على زعمهم يجب أن يقولوا كذب حيث قال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ⟨١٩٥⟩﴾ إذ لم يكن معلومًا عندهم، وإلا فأين هذا البيان؛ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعى أنه مما لا تعلمه العرب لما كان ذلك الشيء عربيًّا، فما قول في مقال مآله إلى تكذيب الرب سبحانه.

ثم كان النبي ﷺ يدعو الناس إلى عبادة الله تعالى، فلو كان في كلامه وفيما يلقيه إلى أمته شيء لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، لكان للقوم أن يقولوا بيّن لنا أوّلا من تدعونا إليه وما الذي تقول، فإن الإيمان بما لا يعلم أصله غيرُ مُتأَتٍّ، ونسبة

النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف، والغرض أن يستبين من معه مُسْكَةٌ من العقل أن قول من يقول: «استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدَم صفة ذاتية لا يعقل معناها» تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل؛ وقد وضح الحق لذي عينين، وليت شعري هذا الذي ينكر التأويل يَطَّرِدُ هذا الإنكار في كل شىء وفي كل ءاية أم يقنع بترك التأويل في صفات الله تعالى، فإن امتنع من التأويل أصلاً فقد أبطل الشريعة والعلوم، إذ ما من ءاية وخبر إلا ويحتاج إلى تأويل وتصرف في الكلام إلا ما كان نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ [سورة الأنعام] لأن ثَمَّ أشياء لا بدَّ من تأويلها لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الذين قصدهم التعطيل للشرائع، والاعتقاد لهذا يؤدي إلى إبطال ما هو عليه من التمسك بالشرع بزعمه. وإن قال: يجوز التأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وبصفاته فلا تأويل فيه، فهذا مصير منه إلى أنَّ ما يتعلق بغير الله تعالى يجب أن يعلم وما يتعلق بالصانع وصفاته يجب التقاصي عنه، وهذا لا يرضى به مسلم؛ وسرُّ الأمر أن هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل معتقدون حقيقة التشبيه غير أنهم يُدَلّسون ويقولون: له يد لا كالأيدي وقدم لا كالأقدام واستواء بالذات لا كما نعقل فيما

بيننا. فليقل المحقق: هذا كلام لا بد من استبيان[1]، قولكم نجري الأمر على الظاهر ولا يعقل معناه تناقض، إن أجريت على الظاهر فظاهر السياق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة القلم] هو العضو المشتمل على الجلد واللحم والعظم والعصب والمخ، فإن أخذت بهذا الظاهر والتزمت بالإقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر، وإن لم يمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظاهر، ألست قد تركتَ الظاهر وعلمت تقدس الربّ تعالى عما يوهم الظاهر، فكيف يكون أخذًا بالظاهر؟ وإن قال الخصم: هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً، فهو حكم بأنها ملغاة، وما كان في إبلاغها إلينا فائدة وهي هدَر وهذا محال. وفي لغة العرب ما شئت من التجوز والتوسع في الخطاب، وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد، فمَن تجافى عن التأويل فذلك لقلة فهمه بالعربية، ومن أحاط بطرق من العربية هان عليه مدرك الحقائق، وقد قيل ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴿٧﴾﴾ [سورة ءال عمران]: فكأنه قال: والراسخون في العلم أيضًا يعلمونه ويقولون ءامنا به. فإن الإيمان بالشىء إنما يتصور بعد العلم، أما ما لا يعلم فالإيمان به غير متأت، ولهذا قال ابن عباس: «أنا من الراسخين في العلم». ا.هـ.

---

(١) كذا في الأصل ووجه الكلام لا بد من استبيانه.

فتبين أن قول من يقول إن التأويل غير جائز خبط وجهل، وهو محجوج بقوله ﷺ لابن عباس: «**اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب**»[1].

هذا وقد شدّد الحافظ ابن الجوزي الفقيه الحنبلي - وهو حرب على حنابلة المجسمة وما أكثرهم - في كتابه «المجالس» النكيرَ والتشنيع على من يمنع التأويل ووسَّع القول في ذلك، فمما ورد فيه[2]: «وكيف يمكن أن يقال إن السلف ما استعملوا التأويل وقد ورد في الصحيح عن سيد الكونين ﷺ أنه قدّم له ابن عباس وَضوءه فقال: «**من فعل هذا**» فقال: قلت: أنا يا رسول الله، فقال: «**اللهم فقّهه في الدين وعلّمه التأويل**»، فلا يخلو إما أن يكون الرسول أراد أن يدعو له أو عليه، فلا بدَّ أن تقول أراد الدعاء له لا دعاءً عليه، ولو كان التأويل محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له. ثم أقول: لا يخلو إما أن تقول: إن دعاء الرسول ليس مستجابًا فليس بصحيح، وإن قلت: إنه مستجاب فقد تركت مذهبك وبَطَل قولك: إنهم ما كانوا يقولون بالتأويل، وكيف والله يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ۝٧﴾ [سورة ءال عمران]

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه: المقدمة: فضل ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) كتاب المجالس لابن الجوزي (ص/١٣).

وقال: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ [سورة البقرة] أنا الله أعلم، و﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [سورة مريم] الكاف من كافي،، والهاء من هادي، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق، إلى غير ذلك من المتشابه». ا. هـ.

ثبوت التأويل التفصيلي عن السلف:

والتأويل التفصيلي وإن كان عادة الخلف فقد ثبت أيضًا عن غير واحد من أئمة السلف وأكابرهم كابن عباس من الصحابة، ومجاهد تلميذ ابن عباس من التابعين، والإمام أحمد ممن جاء بعدهم، وكذلك البخاري وغيره.

أما ابن عباس فقد قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري[1]: «وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ۝٤٢﴾ [سورة القلم] قال: عن شدة من الأمر، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت، ومنه:

قد سَنّ أصحابك ضرب الأعناقْ   وقامت الحرب بنا على ساقْ

وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها: عن نور عظيم، قال ابن فورك: معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٢٨).

والألطاف، وقال المُهَلَّب: كشف الساق للمؤمنين رحمة ولغيرهم نقمة، وقال الخطابي[1]: تهيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق، ومعنى قول ابن عباس أن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة، وأسند البيهقي[2] الأثر المذكور عن ابن عباس بسندين كل منهما حسن وزاد: إذا خفي عليكم شيء من القرءان فابتغوه من الشعر، وذكر الرجز المشار إليه، وأنشد الخطابي في إطلاق الساق على الأمر الشديد:

في سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا» اهـ

وأما مجاهد فقد قال الحافظ البيهقي[3]: «وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي قالا: ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا أبو أسامة، عن النضر، عن مجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة البقرة] قال: قِبلة الله، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها» ا.هـ.

وأما الإمام أحمد فقد روى البيهقي في مناقب أحمد عن

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (ص/ ٣٤٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) الأسماء والصفات (ص/ ٣٠٩).

الحاكم، عن أبي عمرو بن السماك، عن حنبل أن أحمد ابن حنبل تأوَّل قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الفجر] أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقي: «وهذا إسناد لا غبار عليه»، نقل ذلك ابن كثير في تاريخه[1].

وقال البيهقي في مناقب أحمد[2]: «أنبأنا الحاكم، قال حدثنا أبو عمرو بن السماك، قال: حدثنا حنبل بن إسحاق، قال: سمعت عمي أبا عبد الله - يعني أحمد - يقول: احتجوا عليَّ يومئذ - يعني يوم نوظرِ في دار أمير المؤمنين - فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك فقلت لهم: إنما هو الثواب قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الفجر] إنما يأتي قدرته وإنما القرءان أمثال ومواعظ.

قال البيهقي: وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالا من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وإنما هو عبارة عن ظهور ءايات قدرته، فإنهم لما زعموا أن القرءان لو كان كلام الله وصفة من صفات

---

(١) البداية والنهاية (١٠/٣٢٧).

(٢) أنظر تعليق الزاهد الكوثري على السيف الصقيل للإمام السبكي (ص/ ١٢٠ - ١٢١).

ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه». ا.هـ.

وهذا دليل على أن الإمام أحمد رضي الله عنه ما كان يحمل ءايات الصفات وأحاديث الصفات التي توهم أن الله متحيّز في مكان أو أن له حركة وسكونًا وانتقالا من علو إلى سفل على ظواهرها، كما يحملها ابن تيمية وأتباعه فيثبتون اعتقادًا التحيز لله في المكان والجسمية ويقولون لفظًا ما يموهون به على الناس ليظن بهم أنهم منزهون لله عن مشابهة المخلوق، فتارة يقولون بلا كيف كما قالت الأئمة، وتارة يقولون علي ما يليق بالله. نقول: لو كان الإمام أحمد يعتقد في الله الحركة والسكون والانتقال لترك الآية على ظاهرها وحملها على المجيء بمعنى التنقل من علو إلى سفل كمجيء الملائكة وما فاه بهذا التأويل.

وقد روى البيهقي في الأسماء والصفات[١] عن أبي الحسن المقرىء، قال: «أنا أبو عمرو الصفار، ثنا أبو عوانة، ثنا أبو الحسن الميموني قال: خرج إليَّ يومًا أبو عبد الله أحمد بن حنبل فقال: ادخل، فدخلت منزله فقلت: أخبرني عما كنت

---

(١) الأسماء والصفات (ص/ ٢٣٥).

فيه مع القوم وبأيّ شيء كانوا يحتجون عليك؟ قال: بأشياء من القرءان يتأولونها ويفسّرونها، هم احتجوا بقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ۝٢﴾ [سورة الأنبياء] قال: قلت: قد يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المُحْدَثُ لا الذكر نفسه هو المُحْدَثُ. قلت - أي قال البيهقي - : والذي يدل على صحة تأويل أحمد بن حنبل رحمه الله ما حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أنا عبد الله بن جعفر، ثنا يونس ابن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي وائل عن عبد الله - هو ابن مسعود - رضي الله عنه قال: «أتيت رسول الله ﷺ فسلمت عليه فلم يرد عليَّ فأخذني ما قَدُمَ وما حَدَث، فقلت: يا رسول الله أحدث فيَّ شيء، فقال رسول الله ﷺ: **«إن الله عزَّ وجلَّ يحدث لنبيه من أمره ما شاء، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»** ا.هـ.

وورد أيضًا التأويل عن الإمام مالكٍ فقد نقل الزرقاني[1] عن أبي بكر بن العربي أنه قال في حديث: «**ينزل ربنا**»: «النزول راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن مَلَكِهِ الذي ينزل بأمره ونهيه. فالنزول حسيّ صفة الملك المبعوث بذلك، أو معنوي بمعنى لم يفعل ثم فعل،

(١) شرح الزرقاني على الموطإ (٢/ ٣٥)، وانظر شرح الترمذي (٢/ ٢٣٦).

فسمى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة». ا. هـ.

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري[1]: «وقال ابن العربي: حكي عن المبتدعة ردّ هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول. فأما قوله: «**ينزل**» فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن مَلَكِهِ الذي ينزل بأمره ونهيه، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني، فإن حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة المَلَك المبعوث بذلك، وإن حملته على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة انتهى. والحاصل أنه تأوَّله بوجهين: إما بأن المعنى ينزل أمره أو المَلَك بأمره، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطّف بالداعين والإجابة لهم ونحوه» انتهى كلام الحافظِ، وكذا حكي عن مالك أنه أوَّله بنزول رحمته وأمره أو ملائكته كما يقال فعل المَلِك كذا أي أتباعه بأمره.

وورد التأويل أيضًا عن سفيان الثوري فقد روى الحافظ البيهقي أيضًا[2] عن أبي عبد الرحمٰن محمد بن الحسين

(١) فتح الباري (٣/ ٣٠).
(٢) الأسماء والصفات (ص/ ٤٣٠).

السلمي، قال: «أنا أبو الحسن محمد بن محمود المروزي الفقيه، ثنا أبو عبد الله محمد بن علي الحافظ، ثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثني سعيد بن نوح، ثنا علي ابن الحسن بن شقيق، ثنا عبد الله بن موسى الضبي، ثنا معدان العابد قال: سألت سفيان الثوري عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ ﴿٤﴾﴾ [سورة الحديد] قال: علمه». ا هـ.

وقد ورد أيضًا عن الإمام البخاري فقد روى في صحيحه[1] عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة القصص] قال البخاري: «إلا ملكه، ويقال: إلا ما أُريد به وجهُ الله». ا هـ.

وروى أيضًا[2] عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فبعث إلى نسائه فقلن: ما معنا إلا الماء، فقال رسول الله ﷺ: **«من يضم»** أو: **«يضيف هذا»**؟ فقال رجل من الأنصار: أنا. فانطلق به إلى امرأته فقال: أكرمي ضيف رسول الله ﷺ فقالت: ما عندنا إلا قوت صبياني، فقال: هيئي طعامك وأصبحي سراجك ونوّمي صبيانك إذا

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير: باب تفسير سورة القصص، في فاتحته.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴿٩﴾﴾ [سورة الحشر].

أرادوا عشاء، فهيأت طعامها وأصبحت سراجها ونوَّمت صبيانها، ثم قامت كأنها تصلح سراجها فأطفأته، فجعلا يُريانِه أنهما يأكلان، فباتا طاويين، فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ فقال: «**ضحك الله الليلة**» أو: «**عجب من فعالكما**». فأنزل الله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾» [سورة الحشر].

قال الحافظ ابن حجر[1]: «ونسبة الضحك والتعجُّب إلى الله مجازية والمراد بهما الرضا بصنيعهما». ا.هـ.

وأوّل البخاري الضحك الوارد في الحديث بالرحمة نقل ذلك عنه الخطابي[2] فقال: «وقد تأوَّل البخاري الضحك في موضع ءاخر على معنى الرحمة وهو قريب وتأويله على معنى الرضا أقرب»[3]. ا.هـ.

خلاصة ما يتعلق بمسئلة التأويل يقال: هنا مسلكان كل منهما صحيح: الأول مسلك السلف وهم أهل القرون الثلاثة الأولى أي الغالب عليهم، فإنهم يؤولونها تأويلاً

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٢٠).
(٢) الأسماء والصفات (ص/ ٤٧٠).
(٣) فتح الباري (٦/ ٤٠).

إجماليًا بالإيمان بها واعتقاد أن لها معنى يليق بجلال الله وعظمته بلا تعيين، بل ردوا تلك الآيات إلى الآيات المحكمة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴿١١﴾﴾.

الثاني: مسلك الخلف: وهم يؤولونها تفصيلاً بتعيين معان لها مما تقتضيه لغة العرب ولا يحملونها على ظواهرها أيضًا كالسلف، ولا بأس بسلوكه ولا سيما عند الخوف من تزلزل العقيدة حفظًا من التشبيه.

قال[1] الحافظ ابن دقيق العيد: «نقول في الصفات المشكلة أنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله، ومن تأوَّلها نظرنا فإن كان تأويله قريبًا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه، وإن كان بعيدًا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه» اهـ.

فضيحة للألباني

يثبت الألباني لله تعالى معيَّة ذاتية مع عباده[2] مع قوله فوق العرش بذاته، ومع قوله مرة أخرى: إن الله محيط بالعالم إحاطة ذاتية أي أنه تعالى فوق العالم وتحت العالم

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٣٨٣).
(٢) فتاوى الألباني (ص/ ٣٤٣).

وعلى يمين العالم وعلى يسار العالم بذاته، فكيف ساغ في عقله الجمع بين هذه التناقضات فهل هذا كلام من له عقل؟!.

فماذا تقول له فرقته لو اطلعوا على هاتين المقالتين أي القول بالمعية الذاتية مع عباده المتقين والقول بأنه محيط بالعالم إحاطة ذاتية وهم القائلون بأن من لم يعتقد أن الله فوق العرش بذاته كافر - وكذبوا - أيكفرونه أم يسكتون عنه لأنه يوافقهم في أكثر عقائدهم مداهنةً.

ثم إن في فتاوى هذا الرجل مقالات بشعة خبيثة تمجها أسماع المؤمنين وكل من يفرق بين الحق والباطل.

فيا أيها الألباني يا أيها المتذبذب في عقيدته بين ضلالة وضلالة متناقضتين هل خفي عليك تذبذبك هذا أم أنك تدري ومع هذا تصرُّ عليه وذلك أن تعتقد أن الله فوق العرش بذاته كما تقول طائفتك، وتقول إنه محيط بالعالم من جميع النواحي، وتقول إنه ينزل من فوق إلى السماء الدنيا بذاته فأدى بكم فساد أفهامكم إلى أن جعلتم النصوص القرءانية والحديثية متناقضة حيث جعلتم الآيات التي ظواهرها أن الله في جهة فوق وأنه يتحرك ويسكن وأن له أعضاء محمولة على ظواهرها فاعتقدتم أن الله جسمًا يتحرك ويسكن كما أن أجسام المخلوقات كذلك، وأما

أهل العدل أهل السنة لم يحملوا هذه النصوص على ظواهرها بل ردوا الجميع إلى قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾، وقد سميتم أهل السنة لهذا التأويل معطّلة، فكيف استجزتم القول المشهور عندكم «التأويل تعطيل» ولم تدروا أن هذا ينطبق عليكم وليس على أهل السنة، فهل عندكم ذنب لأهل السنة غير أنكم جعلتم تأويلهم لتلك الآيات والأحاديث مردودة إلى ءاية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ تنزيهًا لتلك الآيات والأحاديث من التناقض.

أما تخجلون من إطلاق هذا القول «التأويل تعطيل» وقد أوّلتم كل ءاية ظاهرها أن الله في الأرض وكذلك كل حديث. فقد أولتم قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة البقرة]، وأولتم قول الله تعالى إخبارًا عن إبراهيم عليه السلام ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾ [سورة الصافات] فلم تأخذوا بظاهره، وأولتم حديث البخاري[1]: «**وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها**» فلم تأخذوا بظاهره، وأولتم حديث[2]: «**ما**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب التواضع.
(٢) تقدّم تخريجه.

تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمـٰن بيمينه وإن كانت تمرةً فتربو في كفّ الرحمـٰن» فلم تأخذوا بظاهر هذا الحديث أن يد المتصدق فوق يد الله، أما قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ (١٠)﴾ [سورة الفتح] فقد حملتموه على الظاهر فما هذا التناقض؟!.



الفصل الرابع
إنكار الألباني تأويل البخاري

أنكر الألباني[1] تأويل البخاري لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۝٨٨﴾ أي إلا ملكه فقال الألباني[2] أيضًا عن هذا التأويل: «هذا لا يقوله مسلم مؤمن» اهـ، وذكر أنه ليس في البخاري مثل هذا التأويل الذي هو عين التعطيل ثم قال ما نصه[3]: «ننزه الإمام البخاري أن يؤول هذه الآية وهو إمام في الحديث وفي الصفات وهو سلفي العقيدة والحمد لله» اهـ.

الرد: الألباني بهذا يكون كفَّر من أوَّل هذه الآية بهذا التأويل فإذن البخاري عنده كافر لأن نسخ البخاري كلها متفقة على هذا ولا يستطيع الألباني أن يثبت نسخة خالية عن هذا التأويل لكنه يكابر هربًا مما يتوقّعه، فمثله كمثل من أراد أن يغطي الشمس بكفه في يوم صحو رابعة النهار. ثم ليس هذا التأويل مما انفرد به البخاري بل أوَّل[4] سفيان الثوري رضي الله عنه هذه الآية ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۝٨٨﴾ بقوله: «ما أريد به وجهه».

---

(١) و(٢) و(٣) فتاوى الألباني (ص/ ٥٢٣).
(٤) تفسير القرءان (ص/ ١٩٤).

ثم إن تأويل البخاري لهذه الآية ثابت عنه، فقد قال في أول سورة القصص ما نصه: « ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ ۝٨٨﴾ إلا ملكه، ويقال: إلا ما أريد به وجه الله» انتهى بحروفه. فإنكار الألباني لذلك دليل جهله فكيف يدعي أصحابه بأنه حافظ محدث، سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم.

وأما قوله بأن هذا التأويل لا يقوله مسلم مؤمن لأنه على زعمه يكون من أهل التعطيل الضالين، فماذا يقول عن البخاري بعد ثبوت ذلك عنه، هل يرميه بالتعطيل[1]؟

---

(١) وقد حصل من شخص وهابي لما قيل له: البخاري أوَّل فقال في صحيحه في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ ۝٨٨﴾: إلا ملكه، فقال الوهابي: البخاريُّ في إيمانه شك. فبعد هذا يظهر للمتأمل شدة بغض الوهابية لأهل الحق أهل السنة والجماعة وازدرائهم بالأئمة الكبار.

الفصل الخامس
يدعي الألباني أن كل من تكلم بالكفر أو يكفر بالفعل في حكم المكره

من ضلالات ناصر الدين الألباني قوله[1]: «ولم تلاحظ أن هذا يستحيل أن يكون الكفر العملي خروج عن الملة إلا إذا كان الكفر قد انعقد في قلب الكافر عملاً» اهـ.

الرد: هذا من كفريات الألباني حيث إنه شرط أن يقارن الكفرَ الفعلي والقولي الاعتقاد وهذا معناه إلغاء حكم ءاية الإكراه بأن الله تعالى استثنى المكره فشرط في الحكم عليه بالكفر أن يكون شارحًا صدره أي معتقدًا لكفره هذا، هذا الذي استثناه الله تعالى بهذه الآية من الحكم عليه بالتكفير، وناصر الألباني جعل هذا عامًّا في المكره وغيره وهو بهذا خالف الآية وخالف إجماع علماء الإسلام، فإنهم صرحوا في المذاهب الأربعة بأن الكفر ثلاثة أقسام أي كل قسم كفر بمفرده من غير أن ينضاف إليه الآخر، قالوا كفر قولي وكفر فعلي وكفر اعتقادي، فخالف الألباني علماء الإسلام فحصر الكفر في الاعتقاد فمعنى ذلك لا كفر إلا ما قارنه

---

(١) أنظر الكتاب المسمى الانتصار لأهل التوحيد والرد على من جادل عن الطواغيت (ص/ ١١٤ ـ ١١٦).

الاعتقاد، وأما ءاية الإكراه فقد ورد فيها ما يبين هذا المعنى، والدليل على ذلك ما ذكره الفقيه المحدث ابن أمير الحاج تلميذ الحافظ ابن حجر في كتابه التقرير والتحبير(١) قال ما نصه: «ثم مما يدل على هذه الجملة ما روى إسحاق بن راهويه وعبد الرزاق وأبو نعيم والحاكم والبيهقي بإسناد صحيح من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر ءالهتهم بخير، فلما أتى النبي ﷺ قال: «**ما وراءك**» قال: شر يا رسول الله ما تركت حتى نلت منك وذكرت ءالهتهم بخير، قال: «**فكيف تجد قلبك**» قال: مطمئنًا بالإيمان قال: «**فإن عادوا فعد**»، وقال ابن عبد البر: أجمع أهل التفسير على أن قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴿١٠٦﴾﴾ [سورة النحل] نزلت في عمار» انتهى.

وقال الإمام الحافظ المجتهد ابن المنذر في الإشراف(٢) ما نصه: «قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴿١٠٦﴾﴾ نزلت في عمار وغيره قال لهم كلمة أعجبتهم تقيَّةً فاشتد على عمار الذي كان تكلم به

(١) التقرير والتحبير (٢/ ١٤٧).

(٢) الإشراف (٣/ ١٦١).

فقال رسول الله ﷺ: **«كيف كان قلبك حين قلتَ الذي قلتَ أكان منشرحًا بالذي قلت أم لا»**؟ فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴿١٠٦﴾﴾ الآية» انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري[1] ما نصه: «وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴿١٠٦﴾﴾ قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أُكره بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه، إن الله إنّما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم، قلت: وعلى هذا فالاستثناء مقدم من قوله: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ ﴿١٠٦﴾﴾ كأنه قيل: «فعليهم غضب من الله إلا من أكره» لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد، وقد يكون باعتقاد فاستثنى الأول وهو المكره» انتهى كلام الحافظ. فقد بان وظهر خروجك يا ألباني عن حكم هذه الآية والتفصيل الذي تضمنته لأنك جعلت كل من تكلم بالكفر أو يكفر بالفعل في حكم المكره حيث اشترطت للحكم عليه بالكفر الاعتقاد وفارقت بذلك المسلمين حتى عن فرقتك الوهابية فإليك نص أحدهم وهو عبد المنعم مصطفى حليمة حيث ردَّ على ما ادعيت من أن

(١) فتح الباري (١٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

شاتم الله أو الرسول لا تراه ردة على الإطلاق فقال ما نصه[1]: «بل هو كافر مرتد على الإطلاق، بهذا نطقت أدلة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعي تابعيهم من أئمة العلم والدين، لم يشذ عنهم إلا من كان في الإيمان مرجىء أو جهمي جلد» اهـ.

فالاعتقاد هو شرح الصدر لأن الاعتقاد هو عقد القلب على شيء، والآية المذكورة لما نفت الحكم بالكفر عن هذا المكره أثبتت في غيره بلا شرح الصدر بمجرد النطق أو الفعل من غير أن يقال إنه اعتقاد، فأفادت الآية حكمين الحكمَ المذكور على المكره والحكمَ على غير المكره بقول الكفر أو فعل الكفر من غير أن يقترن بهما اعتقاد، فأنت يا شاذ إمام الشاذين عطَّلت حكم الآية وخالفت علماء الإسلام سلفهم وخلفهم بما فيهم من الخلفاء والسلاطين والحكام فلن تجد خليفة من الخلفاء أو سلطانًا من سلاطين المسلمين أو حاكمًا من حكامهم الشرعيين أنه أتي بمرتد فقال له: هل كنت شارحًا صدرك، وهذا البخاري قد روى في صحيحه[2] أن معاذ بن جبل قدم على أبي موسى وإذا

---

(١) أنظر كتابه المسمى الانتصار لأهل التوحيد والرد على من جادل عن الطواغيت (ص/ ٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي: باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع.

رجل عنده قد جمعت يداه إلى عنقه، فقال له معاذ: يا عبد الله بن قيس أيّم هذا؟ قال: هذا رجل كفر بعد إسلامه، قال: لا أنزل حتى يقتل، قال: إنما جيء به لذلك فانزِلْ، قال: ما أنزل حتى يقتل، فأمر به فقتل ثم نزل، فهل سأل معاذ بن جبل: هل سألته هل كان شارحًا بكفره الذي كفره أم لا، فإن ما ادعاه الألباني شرعٌ أحدثه من بنات أفكاره، فما أشد ولعه بالخلاف والتفرد عن العلماء، وأما سبق اللسان إلى الكفر بدون إرادة فهذا كغير الموجود أي كأنه لم يحصل.

وأما احتجاجك بحديث الذي كان نباش القبور فأوصى أولاده بأن يحرقوه إذا مات ويذروا رماده في يوم ريح شديدة وقال لهم: «لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا لا يعذبه أحدًا» وقال: «لعلي أَضَلُّ الله»، فاحتجاجك بهذا باطل مردود لأن هذا الرجل خرج منه هذا الكلام ليس عن شك في قدرة الله عليه وإنما كان الرجل في حال دهشة فتلجلج لسانه فنطق بلا إرادة مثل الرجل الذي ورد في صحيح مسلم[1] أنه أَضَلَّ ناقتَه وكان عليها طعامه وشرابه فنزل تحت شجرة فنام ثم استيقظ فلم يجدها ثم نام ثم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب التوبة: باب في الحض على التوبة والفرح بها.

استيقظ فوجدها قائمة عنده فقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك قال رسول الله ﷺ: «**أخطأ من شدة الفرح**»، وهذا حاله كحال هذا لأن شدة الحزن والكرب قد يسبب النطق بالكلام بشيء قبيح بدون إرادة كما أن شدة الفرح كفرح هذا الرجل قد يسبب ذلك، هذا هو الصحيح في توجيه حديث هذا الرجل الذي أوصى أن يحرق إذا مات، قال الحافظ ابن الجوزي: لم يكن هذا الرجل على شكٍّ بقدرة الله عليه لأن الشك في قدرة الله كفر باتفاق، فيا ويلك يا ألباني ويا ويل من قلدك فتهور كما تهورت إلى أمر يجعل فاعله مرتدًا كافرًا لأن من خصائص الإسلام الإيمان بأن الله قادر على كل شيء كما أن من خصائص الإسلام أن الله عالم بكل شيء، فكيف يصح الإسلام لمن شك في قدرة الله على كل شيء أو علم الله بكل شيء.

وأما الاجتهاد بنوع من التأويل فإنما يكون عذرًا في ترك تكفير فاعله فالشرط أن لا يكون ذلك في القطعيات لأنه لا يقبل التأويل في القطعيات ككفر ابن سينا في قوله بأزلية العالم وكان منتسبًا إلى الإسلام فكفَّره العلماء في قوله هذا ولم يعذروه فلم يقولوا هذا تأوَّل بالاجتهاد فهو معذور لا يكفَّر كما كفَّره زعيمكم ابن تيمية وهو موافِقُهُ في هذه الكفرية لا فرق بينه وبين ابن سينا إلا أن ابن سينا يقول

العالم قديم بمادته وصورته وزعيمكم ابن تيمية يقول العالم قديم بجنسه لا بنوعه وأفراده، ولزم من قوله هذا قدم الأفراد لأن الجنس والنوع لا وجود لهما إلا في ضمن الأفراد ولذلك قال الحافظ السبكي إن ابن تيمية قال لم يزل مع الله مخلوق، ولا يشك ذو فهم من لزوم هذا من قول ابن تيمية العالم قديم بنوعه، فكذَّب زعيمكم ابن تيمية قول الله تعالى ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ ۝٣﴾ أي لا أوَّل أولية مطلقة إلا الله، وكذلك كذب حديث البخاري: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**» لأن نوع العالم وأفراده غير الله كما أن المكان والجهات غير الله، وكذب حديث[1]: «**كان الله تبارك وتعالى قبل كل شيء**»، ولفظ شيء يشمل النوع والأفراد، ومع هذا الكفر الذي صرح به في عدة من كتبه تسمونه شيخ الإسلام من باب العصبية الاعتقادية لأنكم وجدتموه زعيمكم الأول في تكفير المتوسلين بالأنبياء والأولياء وتكفير زوَّار القبور بقصد التبرك بالأنبياء والأولياء.

ومن ضلالات الألباني ما ذكره في فتاويه ونص عبارته[2]: «ذلك لأن المسلم حقًّا قد يخفى عليه حكم ما فيقع في الكفر المخرج عن الملة لكن هو لا يدري ولا يشعر ولذلك فلا

---

(١) مسند أحمد (٤/ ٤٣١).

(٢) فتاوى الألباني (ص/ ٢٦٧).

يجوز أن نحكم على مسلم بعينه أنه كفر ولو كان وقع في الكفر ـ كفر ردة ـ إلا بعد إقامة الحجة عليه» اهـ.

فهذا فيه رد وإبطال لحكم شرع الله تعالى وهو أن المسلم إذا تكلم بكلمة كفرية أو فعل فعلاً كفريًا كسب الله وسب رسوله أو سجود للصنم أو للشمس فمن فعل ذلك بإرادة ولو من غير اعتقاد وانشراح صدر كفر وهو مجمع عليه عند العلماء.

وأما احتجاج الألباني في بعض كلامه بآية ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [سورة الإسراء] فهو احتجاج بالآية في غير محلها، لأن هذه الآية تعني أن من لم يسمع بدعوة الأنبياء غير مكلف كالصبي فلا يُجرى عليهما قلم السيئات. فقد تبين أن هذا من جملة تحريفات الألباني لكتاب الله، لم يدر الألباني الفرق بين المشرك الذي بلغته دعوة نبي فعاند فأصرَّ على شركه وبين من لم تبلغه دعوة نبي من الأنبياء من المشركين حتى مات وهو على هذه الحال، فأين هذا مما ادعاه الألباني أن المسلم إذا تكلم بكلمة الكفر أو فعل فعلاً كفريًا لا يحكم عليه بالكفر إلا بعد إقامة الحجة عليه، فما أجرأ هذا الرجل على تحريف الدين، وفليُحذر من تآليف هذا الرجل وليُحذَّر منها.

ومن شدة تحريفه للدين رد عليه بعض فرقته الوهابية لمثل هذه المقالة وأشباهها ومنهم عبد المنعم مصطفى حليمة كما رد بعض هؤلاء على سيد قطب بعد سكوتهم مدة طويلة.

ومما يشهد على الألباني إلغاء ءاية الإكراه قوله في فتاويه ما نصه[1]: «نحن نبني قاعدة ونستريح الكفر المخرج عن الملة يتعلق بالقلب لا يتعلق باللسان» اهـ، وهذا من أصرح ما وقفنا عليه من تحريف حكم الشرع في حكم من ارتد عن الدين بالقول أو بالفعل، والعجب كيف يعتبر هذا الرجل المحرف لدين الله أناسٌ طُمست قلوبهم أوحد علماء العصر وهو في الحقيقة أشد المحرفين لدين الله، وقوله هذا لم يقله قبله مسلم فهو بهذه المقالة ألغى الاستثناء الذي في الآية: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٦﴾﴾ والقاعدة أن المستثنى يختلف مع المستثنى منه فهو جعل الاستثناء عدمًا، فعلى موجب قوله كان ينبغي أن تكون الآية هكذا: من كفر بالله من بعد إيمانه من غير اعتقاد وشرح صدر ليس عليه غضب من الله أي ليس عليه

(١) فتاوي الألباني (ص/ ٢٨٤).

عقوبة، فعلى دين هذا الرجل الذي اخترعه لنفسه يقول الرجل ما شاء من سب الله وسب الرسول وسب الإسلام وسب القرءان ويسجد للصنم والشمس وهو غير مكره بل باختياره ثم يقول أنا ما انشرح قلبي بهذا الكلام الذي قلته وبالفعل الذي فعلته فيخلّى سبيله من غير اعتراض عليه عند حكام الشريعة وغيرهم ويتزوج المسلمات ويرث من أقاربه المسلمين وما أعظم هذا فسادًا.

أما ما ذكره الألباني في فتاويه بقوله[1]: «ثم هناك القول الذي يذكره بعض الفقهاء المتأخرين أنه إذا كان هناك مائة شهادة في هالإنسان تسع وتسعون أنه كفر في ما فعل أو في ما قال وواحد يقول لا: هذا ليس كفرًا، هذا فسق فقط» اهـ.

الجواب: أن الذي هو معروف بين الفقهاء في كتبهم أنه إذا كان للكلمة وجه واحد لترك التكفير ووجوه تقتضي التكفير يأخذ المفتي بالقول بترك التكفير إلا أن يُبين قائلها أنه أراد الوجه الكفريَّ، وهذا محله الكلمات التي لها معنيان أو أكثر من معنيين بعض تلك المعاني كفر وبعضها ليست كفرًا كقول القائل: «هذا خير من الله» فهذه الكلمة

(١) أنظر فتاوى الألباني (ص/٢٦٩).

تحتمل معنيين أحدهما هذا خير أي نعمة من الله والآخر هذا أفضل من الله فالأول شىء يوافق الشرع والثاني كفر بالاتفاق. وليس مراد الفقهاء أنه إذا قال الشخص كلمة معناها صريح في الكفر ليس لها إلا هذا المعنى ثم اختلف الناس في أمره فقال بعضهم كفر وقال بعضهم لم يكفر ليس هذا محل المسئلة التي قالها الفقهاء، ويا للعجب ما أجرأ هذا الرجل على الافتراء على العلماء فليأت إن كان صادقًا بالعبارة التي قالها من كتاب لشافعي أو مالكي أو حنبلي فيه ما يدعيه، أما العبارة التي نقلها فهي تدور على ألسنة بعض من أهل هذا العصر كسيد سابق المصري في كتابه فقه السنة الذي تجرأ من شدة جهله بالحديث على نسبة هذه المقالة: «الساكت عن الحق شيطان أخرس» إلى الرسول ولم يدر أن هذه الكلمة من كلام أبي علي الدقاق الصوفي الحنفي رضي الله عنه.



الفصل السادس
بيان شذوذ الألباني في مسألة التوسل والاستغاثة

زادت جرأة الألباني وتطاوله على الحق وأهله حين حرَّم[1] التوسل بذات النبي ﷺ وجعل الاستغاثة بغير الله شركًا[2].

الرد: روى البخاري[3] عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينا هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد**»، والتوسل والاستغاثة بمعنى واحد كما قال الحافظ اللغوي تقي الدين السبكي الذي قال فيه السيوطي إنه حافظ مجتهد لغوي فقيه أصولي نحوي متكلم.

ومما يدل على ذلك أن حديث الشفاعة روي بلفظين، رواه البخاري عن ابن عمر بهذا اللفظ، ورواه أيضًا عن أنس بلفظ الاستشفاع ونصه: «**فاشفع لنا عند ربنا**»، فهاتان الروايتان يؤخذ منهما أن الاستغاثة توسل والتوسل استغاثة.

---

(١) أنظر كتابه المسمى «التوسل» (ص/ ٧٠ و٧٤).
(٢) المصدر السابق (ص/ ٢٥).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب من سأل الناس تكثُّرًا.

ومن أدلة أهل السنة على جواز الاستغاثة ما رواه البخاري في الأدب المفرد[1] عن ابن عمر أنه قال: يا محمد، وذلك عندما خدرت رجله، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، وكلامه هذا استغاثة ويقال عنه توسل أيضًا.

ومن أدلة التوسل ما رواه الحافظ الطبراني[2] عن عثمان ابن حنيف: أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة له فكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته فلقي عثمان بن حنيف فشكا ذلك إليه، فقال له عثمان بن حنيف إئت الميضأة فتوضأ ثم ائت المسجد فصلّ ركعتين ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي عزَّ وجلَّ ليقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك، ورُح إليّ حتى أروح معك.

فانطلق الرجل فصنع ما قال عثمان له ثم أتى عثمان بن عفان فجاء البواب حتى أخذ بيده فأدخله على عثمان بن عفان فأجلسه معه على الطنفسة وقال: ما حاجتك؟ فذكر حاجته فقضاها له ثم قال له: ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال له: ما كان لك من حاجة فأتنا، ثم إن

---

(١) الأدب المفرد (ص/٢٠٧).

(٢) المعجم الكبير (٩/١٧)، والمعجم الصغير (١/٢٠١ - ٢٠٢).

الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف فقال له: جزاك الله خيرًا ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت حتى كلمته فيَّ، فقال عثمان بن حنيف: والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأتاه ضرير فشكا إليه ذهاب بصره فقال له النبي: «**أوتصبر**» فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد وقد شقَّ عليَّ، فقال له النبي ﷺ: «**إئت الميضأة فتوضأ ثم صلّ ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات**». قال عثمان ابن حنيف: فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط. قال الطبراني[1]: والحديث صحيح. انتهى، ففي هذا الحديث الصحيح دليل على جواز التوسل بالنبي في حياته بغير حضوره وبعد وفاته.

ومن أدلة الاستغاثة بالنبي ﷺ ما رواه الحافظ البيهقي[2] أيضًا بإسناد صحيح عن مالك الدار ـ وكان خازن عمر ـ قال: «أصاب الناس قحط في زمان عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسقِ لأمَّتك فإنهم قد هلكوا، فأتاه رسول الله ﷺ في المنام فقال: ائت عمر فأقرئه مني السلام وأخبره أنهم يسقون وقل له: عليك

---

(١) المعجم الصغير (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٢) أنظر البداية والنهاية (٧/ ٩١ ـ ٩٢).

بالكيس الكيس، فأتى الرجل فأخبر عمر فقال: «يا ربّ ما ءالوا إلا ما عجزت» اهـ. وهذا الرجل هو بلال بن الحٰرث المزني الصحابي، فهذا الصحابيُّ قد قصد قبر الرسول للتبرك فلم ينكر عليه عمر ولا غيره.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري[1] ما نصه: «وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمَّان عن مالك الدار قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأُتي الرجل في المنام فقيل له: ائتِ عمر... الحديث. وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحٰرث المزني أحد الصحابة» ا.هـ.

ولما لم يستطع الألباني إثبات ضعف هذا الأثر عمد إلى الافتراء على الحافظ ابن حجر بأنه ضعفه[2]، مع أن الحافظ صرَّح بصحة سنده كما نقلنا عنه من كتابه «فتح الباري»، وهذا دليل أيضًا على أن الألباني لا يوثق بنقله ولا برأيه الذي يحرف الحقائق والوقائع نصرة لرأيه.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).
(٢) أنظر كتابه المسمى «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص/ ١٣).

ثم إن الاستغاثة بالرسول بعد موته شرك وكفر عند هذا الرجل أي ناصر الدين الألباني فماذا يقول في زعيمه ابن تيمية الذي أوقعه في التجسيم وتوابعه في قوله في كتابه الذي سماه «الكلم الطيب» أي أن كل ما فيه شيء حسن أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه خدرت رجله ـ أي أصابها مرض الخدر الذي هو شبه فالج في الرِّجل وهو معروف عند الأطباء ـ فقال له رجل: اذكر أحبَّ الناس إليك فقال: يا محمد فكأنما نشط من عقال.

وكتاب ابن تيمية هذا توجد منه نسخ خطية وطبع عدة طبعات في مصر وغيرها، فموجب قوله بتكفير المستغيث برسول الله بعد موته تكفير ابن تيمية حيث انه استحسن هذا ومن استحسن الكفر فهو كافر ومن دلَّ إلى الكفر فهو كافر، فهل يعترف بكفر ابن تيمية لأنه استحسن هذه الاستغاثة كما يكفّر المستغيثين بالرسول بعد وفاته على الإطلاق أم يستثنيه؟! أم ماذا يفعل؟! فإن قال: لا أكفر ابن تيمية لاستحسانه ذلك لأنه زعيمنا قيل له: إذن أنت تتحكم تطبق على الناس ما لا تطبقه على زعيمك فقد أشبهت في هذا اليهود الذين كانوا بدَّلوا حكم التوراة في الرجل الزاني المحصن كانوا يرجمون الزاني المحصن إن كان من الوضعاء ولا يرجمونه إن كان من أشرافهم. وقد اعترفت يا ألباني بأن هذا الكتاب من مؤلفات

ابن تيمية كما عرف الناس سواك لأن مترجميه ذكروا ذلك في عداد مؤلفاته فأين المهرب؟!

ثم ماذا يقول الألباني فيما ذكره الحافظ الخطيب[1] بسنده إلى عبد الواحد بن ءادم يقول: «رأيت النبي ﷺ في النوم ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع، فسلمت عليه فرد على السلام، فقلت: وما وقوفك ههنا يا رسول الله؟ قال: أنتظر محمد بن إسماعيل ـ إلى ءاخر ما تقدم ـ وقال القسطلاني: لما ظهر أمره بعد وفاته، خرج بعض مخالفيه إلى قبره وأظهروا التوبة والندامة، وقال أبو علي الحافظ: أخبرنا أبو الفتح نصر بن الحسن السمرقندي، قدم علينا «بلنسية» عام أربعة وستين وأربعمائة، قال: فقحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام، فاستسقى الناس مرارًا فلم يسقوا، فأتى رجل صالح معروف بالصلاح إلى قاضي سمرقند وقال له: إني رأيت رأيًا أعرضه عليك، قال: وما هو؟ قال: أرى أن تخرج ويخرج الناس معك إلى قبر الإمام البخاري فتستسقي عنده فعسى الله أن يسقينا، فقال القاضي: نِعْمَ ما رأيت! فخرج القاضي ومعه الناس واستسقى بهم وبكى الناس عند القبر وتشفعوا بصاحبه، فأرسل الله تعالى السماء بماء عظيم غزير، أدام الناس من أجله

(١) لامع الدراري (١/ ٤٤).

«بخرتنك» سبعة أيام ونحوها لا يستطيع أحد الوصول إلى سمرقند من كثرة المطر وغزارته» اهـ.

وقد حصل لي أن ذهبت إلى شعيب الأرناؤوط لمناقشته في مسألة التوسل والاستغاثة فتكلمت معه في موضوع التوسل أوّلا وأعطيته حديث الطبراني فقال لي: إنه يُجيز التوسل بالنبي في حال حياته فقلت له: حديث الطبراني فيه جواز التوسل بالنبي في حال حياته وبعد مماته، وكذلك حديث بلال بن الحارث المزني الذي ذهب إلى قبر النبي وتوسل به بعد موته فقال لي: هذا الحديث ضعيف، فقلت له: رواه البيهقي بسندٍ صحيحٍ كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح وكذلك صححه ابنُ كثير، فقال لي: ابن حجر يقول رواه البيهقي بسندٍ صحيح إلى مالك الدار أي أن الحديث صحيح إلى مالك الدار ومالك الدار هذا مجهول فلا حجة في الحديث، فقلت له: عمر يُولّي على خزائن المسلمين على بيت مال المسلمين رجلًا مجهولا ليس معروفًا أم ثقة فسكت، ثم رجع فقال: أنا التوسل أقول إن فيه خلافًا فلا أعترض على من يتوسل أما الاستغاثة بغير الله هي المحرَّمة ولا يجوز لمخلوق أن يستغيث بمخلوق ءاخر، فقلت له: ماذا تقول في الحديث الذي رواه البخاري من طريق ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينا**

هم كذلك استغاثوا بآدم» فقال لي: هذا في حال حياتهم يجوز أن تستغيث بهم أما بعد مماتهم لا يجوز.

فقلت له: إذًا أنت تُقرُّ بجواز الاستغاثة بالأنبياء في حال حياتهم فقال لي: نعم، فقلت له: ما المانع عقلاً أو شرعًا من الاستغاثة بهم بعد مماتهم، فقال لي: حديث أحمد الذي رواه في مسنده والذي أقوم بتحقيقه ولم تر الأسواق مثله، ثم قال لي: الحديث هو أن الرسول قال «**إنَّه لا يُستغاث بي إنما يُستغاث بالله**»، فقلت له أنت شهدت على نفسك الآن بالتناقض، فقد قلت لي لما ذكرت لك حديث ابن عمر إن الاستغاثة بالأنبياء في حال حياتهم جائزة فكيف تُورِدُ لي حديثًا أن النبي في حال حياتِهِ قال إنه لا يُستغاث بي فقال لي: هذا الحديث ضعيف لا حُجة فيه!!! ثم قال لي: أعطني واحدًا من الأئمة الأربعة ذهب إلى قبرٍ أو ولي تبرك أو استغاث به، فقلت له: روى الخطيب البغدادي بإسنادٍ صحيح في تاريخ بغداد[1] أن الشافعي قال: إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره كل يوم يعني زائرًا فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وأتيت إلى قبره وسألت الله الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى، فقال لي: هذا

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ١٢٣).

ليس صحيحًا وصار يصرخ ويقول: من أين أتيت بهذا، فكان الكتاب كتاب تاريخ بغداد خلف ظهره فقلتُ له: أعطني الكتاب ففتحت له الكتاب حيث الرواية فلما رأى ذلك بعينه عجب وقال لشخصٍ عنده: اذهب وخرّج لي رواة هذا الحديث، وهذا يعني أنه يُجرىء الذين عنده على التصحيح والتضعيف، فذهب هذا ورجع فسمعته يقول له بصوتٍ منخفض: كل رواة الحديث ثقات، فقلت له فورًا: ماذا وجدت في رواة هذا الحديث، فقال: كل رواته ثقات إلا راوٍ لم أجد له عندي ترجمة، فقال شعيب: إذًا هذا الحديث ضعيف لأن فيه راويًا مجهولا، فقلت له: كيف تحكم بضعف هذه الرواية لأنك لم تجد ترجمة لراوٍ عندك والقاعدة تقول «عدم الوجدان ليس دليل العدم»، فقال لي: ما معنى هذه القاعدة فقلت له: إذا لم تجد ترجمة لراوٍ عندك فليس المعنى أنه مجهول ضعيف فقال لي: إذا أتيتني بترجمة هذا الراوي أنا أبصم لك بالعشرة ثم قال لي: أنا مشغول الآن، وسألني عن اسمي فقلت له: اسمي وليد السعيد من تلاميذ الشيخ عبد الله الهرري.

الفصل السابع

يدعي الألباني أنه لا يجوز الزيادة في التلبية على تلبية رسول الله ﷺ وأن هذا بدعة[1]

ومن بدع هذا الألباني التي شوش بها على المسلمين حكمه على أفعالٍ أحدثها العلماء الأخيار من السلف والخلف وهي موافقة لكتاب الله وسنة رسوله غير مخالفة وهي داخلة تحت قوله ﷺ: «**من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر مَن عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء**» رواه مسلم[2]، وللحديث الصحيح الموقوف وهو قول عبد الله بن مسعود: «ما رءاه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رءاه المسلمون قبيحًا فهو عند الله قبيح» حسنه الحافظ ابن حجر في الأمالي[3] وذلك مثل عمل المولد في شهر ربيع الأول، واستعمال السبحة للذكر، والطرق التي أحدثها العلماء الأولياء الأبرار كالطريقة القادرية والطريقة الرفاعية، وصيغة التلبية التي

---

(١) فتاوى الألباني (ص/٣١٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الحث على الصدقة.

(٣) موافقة الخبر الخبر (٢/ ٤٣٥).

أحدثها عمر رضي الله عنه. كانت تلبية رسول الله: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» فأحدث عمر: «لبيك اللهم لبيك، لبيك وسعديك والخيرُ في يديك، لبيك والرغباءُ إليك والعمل»، وزاد ابن عمر في التشهد: «وحده لا شريك له» قال: «أنا زدتها».

أما تلبية عمر التي زادها على تلبية الرسول فقد رواها مسلم[1]، أما زيادة ابن عمر في تشهد الصلاة: «وحده لا شريك له» فأخرجها أبو داود[2].

وكذلك أحدث السلف من التابعين التعريف أي الاجتماع يومَ عرفة للذكر والدعاء تشبهًا بالحجاج الذين يذكرون ويدعون الله في عرفات ومنهم الحسن البصري رضي الله عنه رواه جمع من علماء الحفاظ منهم النووي.

وأحدث العلماء من السلف والخلف كتابة «صلى الله عليه وسلم» عند كتابة اسم محمد وكُتُب الرسول التي أملاها على الصحابة التي كتبها إلى الملوك ليدعوهم إلى الإسلام كهرقل خالية عن ذلك فلم يمل الرسول عليهم إلا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج: باب التلبية وصفتها ووقتها.
(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة: باب التشهد.

اسمه، ففي صحيح البخاري صورة كتابة صلى الله عليه وسلم ولفظه: «**بسم الله الرحمٰن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم**» الحديث[1]، وهذه الكتابة سنة حسنة أحدثها العلماء مما لم يفعله الرسول وقبلها أهل السنة وغيرهم حتى المشبهة جماعة الألباني في مؤلفاتهم عند كتابة اسم الرسول يكتبون صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك ما ذكره المحدثون في كتب اصطلاح الحديث أنه يستحب للمحدث المملي في مجلس الإملاء أنْ يبدأ بقراءة شيء من القرءان والحمد لله والصلاة والسلام على النبي ثم يقول المستملي للمملي: «مَن ذكرتَ رحمك الله» وهذا لم يكن في عهد الرسول ولا فيما بعده إلى زمان طويل، فالعجب من هذا الرجل وجماعته الوهابية حيث ينكرون بعض ما أحدثه علماء الإسلام مما ذكرنا ونحوه محتجين بأن الرسول لم يفعله وهم موافقون في بعض ذلك بل يفعلونه ويحرمون على الناس بعضًا تحكمًا بلا دليل، فإن كان عندهم كل ما لم يفعله الرسول ولا رغب في فعله حرامًا فليحرموا هذا أي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي.

كتابة «صلى الله عليه وسلم» عقب كتابة اسم «محمد»، وليحرموا أيضًا تلبية عمر التي لم ينكرها عليه أحد من الصحابة وغيرهم، وليحرموا على عبد الله بن عمر قوله: «وأنا زدتها»، أي كلمة «وحده لا شريك له»، وليحرموا على المحدّثين ما استحسنوه لمجلس إملاء الحديث ما سبق ذكره ءانفًا.

ومن قبيل ما ذكر مما يحرمونه على المسلمين بدعوى أن الرسول لم يفعله الجهر بالصلاة على النبيّ عقب الأذان مع أنه لا يخالف الشرع وإن لم ينقل عن مؤذني الرسول أنهم كانوا يجهرون بذلك فأي بأس في الجهر بالصلاة عليه عقب الأذان بعد قوله عليه الصلاة والسلام: «**إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول ثم صلوا عليَّ**» رواه مسلم[1]، وقوله عليه السلام: «**من ذكرت عنده فليصل عليَّ**» رواه الحافظ السخاوي وحسَّن اسناده[2]. فقوله: «**من ذكرت عنده فليصل عليَّ**» يشمل المؤذن وغيره من كل ذاكر اسم الرسول مطلوب من كل الصلاة عليه إما سرًّا وإما جهرًا لأن قوله: «**فليصل عليَّ**» مطلق يشمل الصلاة عليه سرًّا والصلاة عليه جهرًا. فعند فرقة هذا الرجل الوهابية حرام

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة: باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ.
(٢) أنظر القول البديع (ص/١٠٣).

حتى غلا بعضهم في ذلك فقال في الذي صلى على النبي عقب الأذان جهرًا: «هذا مثل الذي ينكح أمه».

ونقل الشيخ أحمد بن زيني دحلان رحمه الله عن زعيم الوهابية محمد بن عبد الوهاب أنه أتي برجل مؤذن أعمى صلى على النبي عقب الأذان جهرًا فأمر بقتله فقتل. وهذه الحادثة التي قال فيها الوهابية للذي صلى على النبي جهرًا عقب الأذان هذا مثل الذي ينكح أمه يعرفها الرجال الكبار من محلة أهل جامع الدقاق بدمشق من محلة الميدان، فما دعوى هؤلاء الفرقة الإسلام وهم ساووا بين من يصلي على النبي جهرًا عقب الأذان وبين الزنى بالأم؟!.

هذا وقد جرى عمل السلف والخلف من أهل السنة على التبرك بقبور الأنبياء والصالحين وكان ذلك عادة الفقهاء والحفاظ والمحدثين والزهاد، وتشهد بذلك كتب التواريخ وطبقات الفقهاء وطبقات المحدثين وطبقات الصوفية الزهاد، ومن طالع طبقات الحفاظ يجد الكثير الكثير من ذلك، وأقدمُ النسلف في ذلك الصحابي أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه فقد ثبت أنه وضع وجهه على قبر الرسول رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي[1].

---

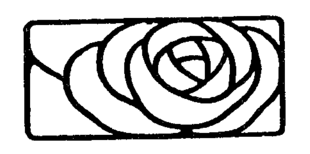
(١) رواه الحاكم في المستدرك (٤/ ٥١٥).

تنبيه: قد يقول بعض هؤلاء ان حديث مسلم: «**من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده**» خاص بإحياء سنة فعلها الرسول لأن سبب الحديث أن أناسًا مجتابي النّمار من شدة البؤس فرقوا أوساط نمارهم فأدخلوها على رءوسهم فتغير وجه رسول الله ﷺ، فأمر الرسول بالتصدق فجمع لهم فسُرّ رسول الله ﷺ فقال هذا الحديث، فلا تدخل تحته هذه الأشياء من عمل المولد والطّريقة وأشباههما. فيقال لهم: دعواكم هذه باطلة مخالفة للقاعدة الأصولية: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» فلو كان الأمر كما تقولون لانسد باب القياس، لأن القياس إلحاق ما لم يُنصّ عليه بما نُص عليه لشَبَهٍ بينهما وعلى هذا يدور عمل الأئمة المجتهدين.

ألست يا ألباني تقول في عمل المولد وطرق أهل الله من قادرية ورفاعية وغيرهما وجهر المؤذن بالصلاة على النبي عقب الأذان إنها بدعة ضلالة وتحتج في ذلك بالحديث المشهور: «**وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**» رواه أبو داود[1] وتنكر عموم حديث: «**من سنَّ في الإسلام سنة حسنة**» وتقول إن

(١) سنن أبي داود: كتاب السنة: باب في لزوم السنة.

هذا الحديث مخصوص بإحياء ما فعله الرسول وتنكر عمومه لكل ما أحدث من غير أن يكون مخالفًا للكتاب والسنة، وتدعي بلسان حالك أنك محدث العصر وأنت في الحقيقة ضدهم تنقض ما صحَّحوه وتصحّحُ ما ضعَّفوه، وقد كفَّرت في فتاويك من يأول قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴿٨٨﴾﴾: «إلا ملكه»، وقد علمت أن البخاري قال ذلك وهو موجود في كل نسخة فلمَّا قلت في فتاويك: «لا يقول ذلك مؤمن» كفَّرت البخاري، ولن تجد أنت نسخة من البخاري ليس فيها ذلك. فقولك: «لا يقول هذا البخاري» حيلة أردتَ أن تدفع بها ظاهرًا أن يثور الناس عليك لو قلتَ «البخاري قال هذا فهو كافر» ولن تستطيع أن تأتي بنسخة من البخاري تخلو عن هذا التأويل، إنما أردتَ أن تدافع عن عقيدتك عقيدة التجسيم إثبات الجسمية وما يتبعها لله تعالى وهذه العقيدة يهدمها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴿١١﴾﴾.



الفصل الثامن

يعتبر الألباني النبي ﷺ ضالا كما يعتبر المتوسلين بالأنبياء والأولياء ضالين

ومن مقالاته الكفرية قوله في فتاويه[1] ما نصه: «أنا أقول هؤلاء - يعني المتوسلين بالأولياء والصالحين والذين يحرمون اتباع الكتاب والسنة - ولا أتورع من أن أسميهم باسمهم هؤلاء ضالون عن الحق، ولا إشكال في إطلاق هذا التعبير إسلاميًا حين أقول إنهم ضالون عن الحق فإن الله عزَّ وجلَّ أطلق على نبيه عليه السلام أنه حينما كان قبل نزول الوحي عليه يقول: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [سورة الضحى]» اهـ.

ففي هذا الكلام جعل الألباني الرسول ضالا كضلال من حكم عليهم هذا الرجل من علماء الإسلام وعوامهم لتوسلهم بالأنبياء والأولياء وهذا عنده شرك، فحكم على الرسول بما حكم به على علماء المسلمين وعوامهم لضلالهم وكفرهم كما زعم، فهذا طعن في الرسول ﷺ صريح، ومن طعن في الرسول فقد أجمع علماء الإسلام على كفره، فهذا دليل على أنه لا يحترم الأنبياء لأنه انتقص

(١) فتاوى الألباني (ص/ ٤٣٢).

أفضلهم وأكرمهم على الله وهو نبينا محمد. فبعد تنقيصه للرسول ﷺ فهل يهون عليه تنقيص من سواه كائنًا من كان، هذا مبلغ اعتقاد هذا الرجل فإنه جعل نفسه حاكمًا على كل من سواه من غير تفريق بين النبي وبين أفراد أمته.

وليس معنى الآية ما زعمه هذا الملحد الوقح إنما معناها على أحد التفاسير للعلماء أن الرسول عليه السلام قبل أن ينزل عليه الوحي كان لا يعلم تفاصيل أحكام الشريعة إنما عرف تفاصيل أحكام الشريعة بعد أن أنزل الله عليه الوحي.

وهذه الآية مثل ءاية: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ ﴿٥٢﴾﴾ [سورة الشورى] أي قبل أن نعلمك بالوحي لا تدري ما هو القرءان وما تفاصيل الإيمان، وليس معناه أنك يا محمد كنت كافرًا فهديناك إلى الإسلام والإيمان، فإذا كان هذا الرجل يتجرأ على الطعن في الرسول فلا يستغرب إذا تجرأ على غيره من الأكابر في الدين كالصحابة ومن جاء بعدهم، فإنه ساوى الرسول ﷺ بالضالين الكافرين. فالرسول عليه الصلاة والسلام قبل نزول الوحي عليه كان عارفًا بربّه مؤمنًا به أنه لا يستحق أحدٌ غيرُه أن يُعبَدَ حتى أكرمه الله بالوحي فأعطاه الله تعالى من علم أحكام الإيمان وأمور الآخرة فجعله أعلم الأولين

والآخرين بأمور الدين ﷺ أتم صلاة وسلام عليه وعلى ءاله وذريته وصلى وسلَّم على جميع إخوانه من النبيين.

فإذا كان الألباني تجرأ على ذكر سيدنا محمد في عداد الضالين ويعني هذا الرجل بالضالين الذين ألحق الرسول بهم من هم مشركون عنده لأن التوسل بالأنبياء والأولياء شرك عنده وعند طائفته، فكيف يُشبه سيدنا محمدًا ﷺ بهؤلاء لمجرد أن الله تعالى قال في حقه: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [سورة الضحى] ومعنى الآية غير هذا الذي أراده الألباني، لأن الضلال الذي تفيده هذه الآية هو أن الرسول لم يكن عالمًا بعلوم الشريعة قبل نزول الوحي عليه كما قدمنا، فكأن هذا الرجل قال الرسول كان كافرًا كما أن هؤلاء المتوسلين بالأنبياء والأولياء كفار وكما أن من يُحَرّم اتباع الكتاب والسنة كافر، فما الذي دعاه إلى إلحاق سيدنا محمد بمن يعتبرهم مشركين كافرين لأنهم يتوسلون بالأنبياء والأولياء، والتوسل بالأنبياء والأولياء أجمع عليه المسلمون سلفهم وخلفهم لم يخالف في هذا إلا ابن تيمية، ثم هؤلاء - أعني الألباني وجماعته المشبهة - قلدوه، فالمسلمون مع اختلاف طبقاتهم في الفضل في الدين كانوا متوسلين بالأنبياء والأولياء وإن كان هذا الأمر عند هذا المعكوس القلب كفرًا، ولن يستطيع هذا الملحد إثبات منع التوسل

بالأنبياء والأولياء من عالم معتبر قبل ابن تيمية، فَليُعلَم أن هذا الرجل هواه الغض من قدر الأولياء والصالحين إلا فرقته وزعيمهم محمد بن عبد الوهاب وزعيمهم الأول ابن تيمية فإن هؤلاء عندهم هم المسلمون الحقيقيون.

ولو عبَّر هذا الرجل بما في نفسه لقال بعبارة صريحة: «لا يوجد مسلمون سوى طائفتنا الوهابية» كما قال زعيمهم السابق محمد بن عبد الوهاب: «من دخل في دعوتنا فله ما لنا وعليه ما علينا، ومن لم يدخل في دعوتنا فهو كافر مباح الدم»، وقد نقل ذلك خلق منهم العالم الجليل الشيخ أحمد بن زيني دحلان المكي والشيخ محمد بن عبيد الله النجدي مفتي الحنابلة في مكة المكرمة المتوفى في أواخر القرن الثالث عشر في كتابه «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» فقال في زعيمهم هذا إنه يكفِّر من خالف رأيه ويستحل قتله، وشواهد أفعال أتباعه تشهد بذلك.



الفصل التاسع
شذوذ الألباني في مسألة الشرك

ومن كفريات الألباني قوله في فتاويه ما نصه[1]: «﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ (٤٨)﴾ [سورة النساء] ليست الآية على عمومها وشمولها، فبعض الشرك يغفر» اهـ.

الرد: الله تبارك وتعالى لم يذكر الاستثناء في هذه الآية كما استثنى في ءاية المكره، فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ (٤٨)﴾ [سورة النساء]، وسيدنا محمد ﷺ يقول: «**إن الله ليغفر لعبده ما لم يقع الحجاب**» قيل: وما يقع الحجاب يا رسول الله؟ قال: «**أن تموت النفس وهي مشركة**»[2]، والألباني يعارض هذين النصين الصريحين فيقول: إن الله يغفر بعض الشرك. ومعلوم عند المسلمين أن أعظم حقوق الله تعالى على عباده هو توحيده تعالى وأن لا يشرك به شيء، لأن الشرك هو أكبر ذنب يقترفه العبد وهو الذنب الذي لا يغفره الله لمن مات عليه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

فإذا كان الألباني لا يفهم ما قاله الله تعالى في القرءان

(١) أنظر فتاوى الألباني (ص/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).
(٢) رواه أحمد في مسنده (٥/ ١٧٤).

الكريم وما قاله سيدنا محمد ﷺ فكيف يدعي أنه من أهل الحديث؟ وكيف يتجرأ على التفسير وهو ليس من أهله؟!.

نقول للألباني: يا ألباني بقولك هذا رددتَ نص كتاب الله تعالى، وقد أجمع الفقهاء على أن رد النصوص كفر وهذا مما اتفق عليه العلماء.

ثم إن الألباني لم يكتف بذلك بل وضع قاعدة لم يقلها عالم ولا عامي قبله وهي هذه فإنه يقول في فتاويه ما نصه[1]: «كل كافر مشرك وكل مشرك كافر» اهـ، وهذا يرده القرءان والإجماع قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴿٦﴾﴾ [سورة البينة] قسَّم الله تعالى الكفر إلى قسمين: كفر إشراك وكفر غير إشراك فما أعظم هذه الفضيحة، إنما الشرك بإجماع المسلمين عبادة غير الله أي أن يتذلل العبد لغير الله غاية التذلل.

(١) فتاوى الألباني (ص/ ٣٥١).

الفصل العاشر
الألباني ينكر تسمية ملك الموت عزرائيل

ومما يدل على جهل الألباني بما أجمعت عليه الأمة وعدم اطلاعه أنه ينكر تسمية ملك الموت بعزرائيل، حيث يقول إن تسميته بعزرائيل كما هو شائع بين الناس فلا أصل له وإنما هو من الإسرائيليات.

فنقول له: كلّا ليس كما زعمت، فقد نقل القاضي عياض[1] الإجماع على أن اسم ملك الموت عزرائيل، وهذا الإجماع وحده كاف لأن الأمة معصومة عن الخطإ في إجماعها، قال أبو مسعود البدري رضي الله عنه: «وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة»، وهذا موقوف صحيح الإسناد كما قال الحافظ ابن حجر[2]، وذكر الحافظ ابن الجوزي الحنبلي ملك الموت باسم عزرائيل في بعض مؤلفاته.

فإذا كان هذا الألباني لا يعرف ما اجتمعت عليه الأمة ويقول عن أمر مجمع عليه إنه من الإسرائيليات فيجب أن تُكف يده عن العبث بالدين ويُمنع من الفتوى لئلا يفتن

---

(١) كتاب الشفا (٢/ ٣٠٣).

(٢) موافقة الخبر الخبر (١/ ١١٥).

بجهله العوام، وأنت يا أخي المسلم اسمع كلام سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه حيث قال: «الناس ثلاثة عالم رباني، ومتعلم على سبيل النجاة، وهمج رعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح»، فاحذر أن تكون من النوع الثالث.



الفصل الحادي عشر
بيان شذوذ الألباني عن أهل السنة والجماعة

لقد سلك المدعو الألباني طريقًا شائكًا لنصرة معتقده وللفت الأنظار إليه والتمويه على العوام فتهجم على أهل السنة والجماعة ورماهم بالكفر، فقد ذكر[1] أن الأشاعرة اليوم كلهم كفار وأغلب الماتريدية إن لم يكونوا كلهم، ومن راجع فتاويه وجد الطعن في أكثر من موضع بالأشاعرة والماتريدية.

فنسأل الألباني: هل تعرف الفرق بين الأشاعرة والماتريدية من جهة وبين المعتزلة من جهة أخرى؟

ألم تسمع أن الحافظ ابن عساكر أخرج في كتاب «تبيين كذب المفتري» والحاكم في «المستدرك» أنه لما نزل قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة المائدة] أشار النبي إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: «**هم قوم هذا**».

---

(١) شريط بصوته يوزع في مدينة فاس وغيرها.

قال القشيري: فأتباع أبي الحسن الأشعري من قومه لأن كل موضع أضيف فيه قوم إلى نبي أريد به الأتباع، قاله القرطبي[1]، وقال الحافظ البيهقي: وذلك لما وجد فيه من الفضيلة الجليلة والمرتبة الشريفة للإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه فهو من قوم أبي موسى وأولاده الذين أوتوا العلم ورزقوا الفهم مخصوصًا من بينهم لتقوية السنة وقمع البدعة بإظهار الحجة ورد الشُّبَه، ذكره ابن عساكر[2]. وروى الإمام البخاري[3] أن النبي ﷺ قال عن أبي موسى الأشعري وقومه: «**هم مني وأنا منهم**»، ونحن نحمد الله تعالى على هذه العقيدة السُّنية التي نحن عليها والتي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان والتي مدح الرسول ﷺ معتنقها، فقد روى الإمام أحمد والحاكم[4] بسند صحيح: «**لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش**»، ولقد فتحت القسطنطينية بعد ثمانمائة عام فتحها السلطان محمد الفاتح رحمه الله، وكان سنيًا ماتريديًا أشعريًا يعتقد أن الله موجود بلا مكان ويحب الصوفية الصادقين ويتوسل بالنبي ﷺ

(١) الجامع لأحكام القرءان (٦/ ٢٢٠).
(٢) تبيين كذب المفتري (ص/ ٥٠).
(٣) صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن.
(٤) مسند أحمد (٤/ ٣٣٥)، المستدرك للحاكم (٤/ ٤٢٤).

وبالأولياء وكان له شيخ صوفي من المحققين بالتصوف كان يتوجه بإشاراته، وجيشه شمله تزكية الرسول لهم وكانوا كذلك أشاعرة ماتريدية، وعلى هذا الاعتقاد مئات الملايين من المسلمين سلفًا وخلفًا في الشرق والغرب تدريسًا وتعليمًا ويشهد بذلك الواقع المشاهد، ويكفي لبيان حقيَّة هذا كون الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان على هذه العقيدة، فممن تبعهم بإحسان هؤلاء الحفاظ الذين هم رؤوس أهل الحديث: الحافظ أبو بكر الإسماعيلي صاحب المستخرج على البخاري، ثم الحافظ العلم المشهور أبو بكر البيهقي، ثم الحافظ الذي وصف بأنه أفضل المحدثين بالشام في زمانه ابن عساكر، كان كل واحد من هؤلاء عَلَمًا في الحديث في زمانه، ثم جاء من هو على منهجهم الحافظ الموصوف بأنه أمير المؤمنين في الحديث أحمد بن حجر العسقلاني، فمن حقق عرف أن الأشاعرة فرسان ميادين العلم والحديث وفرسان ميادين الجهاد. ويكفي أن منهم مجدد القرن الرابع الهجري الإمام أبا الطيب سهل بن محمد، وأبا الحسن الباهلي، وأبا بكر بن فورك وهو أحد شيوخ البيهقي في الحديث، وأبا بكر الباقلاني، وأبا إسحٰق الأسفراييني، والحافظ أبا نعيم الأصبهاني، والقاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبا محمد الجويني، وابنه أبا المعالي إمام الحرمين، والحافظ الدارقطني، والحافظ

الخطيب البغدادي، والأستاذ العالم المحدّث أبا القاسم القشيري، وابنه أبا نصر، والشيخ أبا إسحٰق الشيرازي، ونصرًا المقدسي، والغزالي، والفراوي، وأبا الوفاء بن عقيل الحنبلي، والحافظ الفقيه الحنفي عبد الرزاق الطُّبْسي، وقاضي القضاة الدامغاني الحنفي، وأبا الوليد الباجي المالكي، وابن الدبيثي، والإمام المحدث المفسّر الفقيه الصوفي عَلَم الزهاد السيد أحمد الرفاعي، والحافظ ابن السمعاني، والحافظ القاضي عياضًا، والحافظ السّلفي، والحافظ الفقيه النووي، والفقيه المفسّر الأصولي فخر الدين الرازي، والعز بن عبد السلام، وأبا عمرو بن الحاجب المالكي، والحافظ ابن دقيق العيد، وعلاء الدين الباجي، والحافظ الفقيه اللغوي المجتهد علي بن عبد الكافي السبكي الذي قال فيه الذهبي:

شيوخ العصر أحفظهم جميعًا وأخطبهم وأقضاهم عليُّ

والحافظ العلائي، والحافظ زين الدين العراقي وابنه الحافظ ولي الدين، والشيخ زكريا الأنصاري، وابن الملقن، والقاضي الجليل ابن فرحون المالكي، وأبا الفتح الشهرستاني، والإمام أبا بكر الشاشي القفال، وأبا علي الدقاق النيسابوري، والحاكم النيسابوري صاحب المستدرك، وخاتمة الحفاظ الحافظ اللغوي السيد محمد

مرتضى الزبيدي، ومن أهل القرن المنصرم الحافظ أحمد الغماري، وغيرهم من أئمة الدين كثير لا يحصيهم إلا الله. ومنهم الوزير المشهور نظام الملك والسلطان العادل العالم المجاهد صلاح الدين الأيوبي طارد الصليبيين من القدس رحمه الله فإنه أمر أن تذاع أصول العقيدة على حسب عبارات الأشعري على المنائر قبل أذان الفجر، وأن تُعلَّم المنظومة في العقيدة الأشعرية التي ألفها له ابن هبة الله المكي للأطفال في الكتاتيب ومنها هذان البيتان:

وصانع العالم لا يحويه قطر تعالى الله عن تشبيه

قد كان موجودًا ولا مكانا وحكمه الآن على ما كانا

وليس مرادنا بما ذكرنا إحصاء الأشاعرة فمن يحصي عدد نجوم السماء أو يحيط علمًا بعدد رمال الصحراء؟ ومثلهم في العقيدة الحقة الماتريدية أتباع إمام أهل السنة أبي منصور الماتريدي رضي الله عنه.

فالأشاعرة والماتريدية هم أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية، والفريقان متفقان في أصول العقيدة لا اختلاف بينهم وإنما اختلفوا في بعض الفروع التي لا تؤدي إلى التبديع والتضليل وقد حصل ذلك بين بعض الصحابة فإن عائشة وابن مسعود كانا ينفيان رؤية الرسول ﷺ لربه ليلة

المعراج، وأنس وابن عباس كانا يثبتان، ولم يمنع ذلك كون كلّ منهم على سنة رسول الله ﷺ.

ففي الفريقين الأشاعرة والماتريدية تحقق حديث رسول الله ﷺ: «**سألت ربي لأمتي أربعًا فأعطاني ثلاثًا ومنعني واحدة، سألته أن لا يكفر أمتي جملة فأعطانيها**» رواه الحافظ ابن أبي حاتم كما قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري[1]، فيستحيل أن يضلّ جمهور أمة محمد وإنما الضلال فيمن خالفهم كفرقتكم المشبهة، وبأي فضيلة يشهد لكم التاريخ يا مشبهة، أنتم الفرقة الذين قال الرسول فيهم: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**» وهو من جملة أحاديث البخاري[2]، هذا الوصف هو الذي يشهد به التاريخ عليكم.

ويكفي الأشاعرة فضلاً أن أغلب حفاظ الحديث هم أشاعرة، ويعلم ذلك من تتبع طبقات الحفاظ.

---

(١) فتح الباري (٨/ ٢٩٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأنبياء: باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴿٦٥﴾﴾.

الفصل الثاني عشر
الألباني يدعو إلى هدم ءاثار الرسول
ويمنع من قول «السلام عليك أيها النبي. . .»
في الصلاة

يدعو الألباني[١] لهدم القبة الخضراء وإلى إخراج قبر النبي إلى خارج المسجد.

فهذا الكلام لا يصدر إلا من رجل قلبه ملىء بالضغينة والبغضاء على رسول الله، وعقيدة التشبيه التي في صدره سودت قلبه حتى جعلته يقول ما يقول فيجهّل المسلمين الذين يذهبون لزيارة قبره ﷺ منذ قرون ويرون القبة الخضراء مستحسنين لها على هذا الشكل، فمستحيل أن يسكت كل الذين مضوا في هذه القرون على باطل وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما رءاه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رءاه المسلمون قبيحًا فهو عند الله قبيح»، وهذا وقد حسن الحافظ ابن حجر إسناده[٢]، فمن أين جاء الألباني بمثل هذا الكلام؟!

---

(١) أنظر كتابه المسمى «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» (ص/٦٨ ـ ٦٩).

(٢) موافقة الخبر الخبر (٢/ ٤٣٥).

ثم هذا الرجل ينطبق عليه ما اتفق عليه العلماء وهو أن من قال قولا يؤدي إلى تضليل المسلمين فهو كافر ذكر ذلك القاضي عياض والحافظ محي الدين النووي وغيرهما، فهذا الرجل تنطبق عليه هذه القاعدة فهو داخل تحتها لأنه ضلل المسلمين لأن وجود قبر الرسول وصاحبيه على هذا الوضع أي كون القبور الثلاثة مكتنفة بالمسجد من جميع جوانبها في أيام أمير المؤمنين الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فالألباني يكون ضلل هذا الخليفة الراشد ومن جاء بعده من خلفاء المسلمين، فيكفيه هذا كفرًا وخزيًا وضلالا فهو مرتد بلا شك ولا ريب، فكيف سوَّلت له نفسه أن يكون أهل ألف وثلاثمائة سنة من أمة محمد على ضلال ويكون هو المخالف لهم على هدى؟! وقد سبق له أنه طلب أيام الملك سعود أن يهدم هذا الوضع القائم ويجعل القبور الثلاثة منفردة عن المسجد فلم يوافقه الملك سعود.

تكميل: لا يجوز تسمية الوهابية سلفية لأنهم ليسوا من السلف ولا من الخلف فكيف يصح تسميتهم سلفية وهم ضلّلوا الأمة بتكفيرهم للمتوسلين بالأنبياء والأولياء بعد موتهم أو في حياتهم في غير حضورهم، وكيف يجوز تسميتهم سلفية وهم ينكرون وضع المسجد النبوي لوجود

قبر الرسول وقبر أبي بكر وقبر عمر وهذا أمر رضيه المسلمون سلفهم وخلفهم، فإن المسجد لما وسّع في زمن عمر بن عبد العزيز بحيث إن القبور الثلاثة صارت مكتنفة بالمسجد وصار المسجد محيطًا بالقبور الثلاثة من الجهات الأربعة، وبعض المتقدمين من الوهابية والمتأخرين يرون إزالة القبور الثلاثة عن وضعها القائم الآن بوضع جدار محيط بالقبور الثلاثة من أول المسجد إلى ءاخره من الجهتين وهم سمّوا أنفسهم سلفية لإيهام الناس أنهم مقتدون بالسَّلف وهيهات هيهات، فكيف يسمون سلفية وهم يضللون الأمة لأن الأمّة متفقون على استحسان الوضع القائم هناك منذ أيام عمر بن عبد العزيز إلى يومنا هذا لم ينكر ذلك مسلم عالم أو عامّي.

وأما احتجاج بعض هذه الفرقة من الألباني وبعض من سبقه لإنكار وضع القبور الثلاثة بعد التوسيع الذي صارت به القبور الثلاثة مكتنفة بالمسجد من جميع نواحيها بالحديث المشهور[1]: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» فلا يلتفت إليه لأن القبور الثلاثة غير بارزة بل مستورة ضمن بيت الرسول الذي توفي فيه، فتبين

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور.

أنه لا يُنكر الصلاة إلى القبر إذا كان القبر مستورًا غير بارز كما دلَّ على ذلك قول عائشة راوية الحديث المذكور: «ولولا ذلك لأبرزوا قبره»، تعني أن النهي المذكور لا يشمل من يصلي إلى قبرٍ مستور غير بارز، فلا كراهة في صلاة من يصلي خلف القبور الثلاثة كما لا كراهة في صلاة من يصلي في الروضة وجزء المسجد الذي عن يسار القبور الثلاثة ومن يصلي أمام القبور الثلاثة، ولم ينكر ذلك أحد من المسلمين قبل هذه الفرقة المشوِّشة، فقد ذكرت الحنابلة أن الصلاة إلى القبور مكروهة إذا كانت بلا حائل لا تحرم أما إذا كان حائل لم تكره الصلاة، والوهابية يدَّعون أنهم حنابلة وما أكثر ما يخالفون الإمام أحمد في الأصول والفروع.

وكذلك حديث[1]: «**لا تصلوا إلى القبور**» لا يدخل فيه من يصلي خلف القبور الثلاثة من التوسعة، وفي حديث الإسراء الذي رواه الصحابي المشهور شداد بن أوس أن جبريل في أثناء سيرهما قال للرسول حين انتهيا إلى الطور: انزل هنا فصلّ فنزل فصلى، ثم لما انتهيا إلى بيت لحم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنائز: باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه.

حيث ولد عيسى عليه السلام قال له: انزل فصل، فهذا دليل على أن الصلاة في المواضع المباركة مستحب شرعًا، وهذا الحديث رواه البيهقي وصححه[1]. فلا يجوز الإنكار على من يصلي وراء قبر غير بارز كما تظن هذه الفرقة، ومصيبة هذه الفرقة أنهم يحملون النصوص الشرعية في غير مواضعها كما كانت الخوارج تفعل ذلك فإنهم حملوا قول الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۝٥٧﴾ [سورة الأنعام] على إنكار موافقة عليّ على تحكيم الحكمين فأدى بهم جهلهم لمعنى القرءان إلى تكفير عليّ رضي الله عنه، وأكثر استدلالات هذه الفرقة لآرائهم التي يخالفون بها الأمة ناشىء من جهلهم بمعاني النصوص.

فالنصيحة الواجبة على المسلمين تقضي بالتحذير من هذا الرجل ومن مؤلفاته ومن أتباعه الذين قلدوه في التجرىء على تصحيح الحديث وتضعيفه وهو وأتباعه الذين قلدوه بعيدون من أهلية ذلك بعدَ الأرض من السماء فإنه ليس فيهم شخص واحد يحفظ عشرة أحاديث بأسانيدها، وإنما التصحيح والتضعيف حق أولئك الذين يحفظون الآلاف المؤلفة من الأحاديث بأسانيدها ويعرفون أحوال

---

(١) دلائل النبوة (٢/ ٣٥٥).

رجالها عن ظهر قلب، فقد جمع بعض الحفاظ لرواة حديث واحد مائةً وثمانين طريقًا متفرعةً عن الحسن البصري الذي هو تابعي الحديث، فهو وأتباعه بالنسبة إلى الحفاظ الذين لهم حق التصحيح والتضعيف كنسبة سير النملة بالنسبة إلى سير الطير المسرع، فليعرف هو وأتباعه أنفسهم حالهم وليقصُروا عما هم عليه من التصحيح والتضعيف ويرجعوا إلى كلام أهل التصحيح والتضعيف.

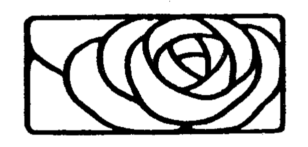
ومن مستشنع أقواله الشاذة أنه ذكر أنه يقال في التشهد «السلام على النبي»[1] بدل: «السلام عليك أيها النبي».

الردّ: ألم يسمع الألباني أن سيدنا أبا بكر[2] وعمر بن الخطاب[3] وابن الزبير[4] وغيرهم كانوا يعلمون الناس على المنبر بعد وفاة النبي ﷺ التشهدَ باللفظ المشهور الذي فيه: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته» ولم ينكر عليهم أحد من الصحابة، فكيف يترك ما جاء عن هؤلاء الأكابر ويتبع قول هذا الساعاتي المفلس من العلم؟!

---

(١) ذكر ذلك في كتابه «صفة صلاة النبي» (ص/ ١٤٣).
(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٦٤).
(٣) أخرجه البيهقي في سننه (٢/ ١٤٢)، ومالك في الموطإ: كتاب الصلاة: باب التشهد في الصلاة.
(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٦٤).

أليس المسلمون من زمن الصحابة إلى زماننا هذا يقولون هذه الصيغة؟! فكأن الألباني لا يأخذ بقول هؤلاء الصحابة ولا يعجبه ما عليه المسلمون إلى زماننا هذا بل يعتبر ذلك ضلالا.



الفصل الثالث عشر
شذوذ الألباني عن المذاهب الأربعة

لا شك أن أهل السنة والجماعة أجمعوا على فضل أصحاب المذاهب الأربعة أبي حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل رضوان الله عليهم.

أما الألباني الذي يهوى الشذوذ فله رأي ءاخر حيث يقول: بأن عيسى لما ينزل لا يحكم بالنصرانية ولا باليهودية ولا بالفقه الحنفي[1].

فانظروا كيف يتكلم عن هذا العالم الجليل الذي فسر به حديث: «**لو كان العلم بالثُّريا لتناوله ناس من أبناء فارس**»[2].

فكيف يقول عن أبي حنيفة النعمان هذا وقد أخذ علمه عن التابعين والتقى بأنس بن مالك لما دخل الكوفة، ومشايخه كثر أمثال عطاء بن أبي رباح والشَّعبي ونافع مولى ابن عمر[3]، ومحمد بن المنكدر وابن شهاب الزهري

---

(١) أنظر كتابه المسمى «صحيح الترغيب والترهيب»: باب نزول عيسى.

(٢) مسند أحمد (٢/ ٤٢٠).

(٣) وهو أثبت الناس بحديث ابن عمر.

ومحمد الباقر وعبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج وحماد بن أبي سليمان وجميعهم من أكابر التابعين.

وروى عنه خلق كثير، ودرس على يديه أكابر العلماء مثل محمد بن الحسن شيخ الشافعي وأبي يوسف القاضي ووكيع شيخ الشافعي وعبد الله بن المبارك وزفر بن هذيل التميمي وداود الطائي وحماد بن أبي حنيفة وغيرهم، حتى قال عنه الشافعي: «الناس عيال على فقه أبي حنيفة»، وقال عنه يحيى بن مَعين أحد نقاد الرجال: «كان أبو حنيفة لا يدرّس إلا من حفظه».

فلأي سبب تطعن بمثل هذا الإمام أيها الألباني، وأي شيء جعلك تطعن بالشافعي والحافظ البغدادي يروي عنه[1] بالإسناد الصحيح أنه قال: «إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره كل يوم فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى».

فماذا تقول بعد هذا البيان أيها الألباني! هل ترجع عن قولك هذا أم تناطح رجلًا كالشافعي فُسر به حديث النبي

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ١٢٣).

ﷺ: **«عالم قريش يملأ الأرض علمًا»**[1]، أم تراك تغير على هذا الحديث بالتضعيف لتهشم الشافعي وترفع من قدر نفسك لجهلك بمعنى الحديث الذي رواه الحاكم[2] وفيه: **«من أقام بمسلم مقام سمعة أقامه الله يوم القيامة مقام سمعة ورياء»**.

وحسبنا حكمًا بيننا وبينك قول أفضل البشر وخاتم النبيين سيدنا محمد ﷺ: **«ليس من أمتي من لم يجلّ كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقّه»** رواه أحمد وغيرُه[3].

فمن أي باب يا ألباني تذم الإمام أبا حنيفة والشافعي وأنت بلغ جهلك مبلغه، ولأي سبب تحمل على أئمة السلف وأنت مفلس من العلم والفقه، لقد صدق سيدنا علي رضي الله عنه حين قال: «والجاهلون لأهل العلم أعداء» قد ءان لك أيها الألباني أن تسكت وتكف لسانك عن هؤلاء الشرفاء الأطهار الذين رفعوا راية محمد وحفظوا السنة.

---

(١) رواه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٥٤).
(٢) المستدرك (٤/ ١٢٨).
(٣) مسند أحمد (٥/ ٣٢٣)، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٢٧) للطبراني في المعجم الكبير.

الفصل الرابع عشر
شذوذ الألباني عن الجمهور
فيحكم على نفسه بأنه ليس جمهوريًا

يقول ناصر الدين الألباني في تعليقه على قول الطحاوي «ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة» بقوله[1]: «قلت: يعني الشذوذ عن السنة ومخالفة الجماعة الذين هم السلف كما علمت، وليس من الشذوذ في شيء أن يختار المسلم قولا من أقوال الخلاف لدليل بدا له، ولو كان الجمهور على خلافه خلافًا لمن وهم، فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة دليل على أن كل ما عليه الجمهور أصح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل» اهـ، إلى أن قال: «وأما عند الاختلاف فالواجب الرجوع إلى الكتاب والسنة، فمن تبيَّن له الحق اتبعه ومن لا استفتى قلبه سواء وافق الجمهور أو خالفهم، وما أعتقد أن أحدًا يستطيع أن يكون جمهوريًا في كل ما لم يتبين له الحق بل إنه تارة هكذا وتارة هكذا حسب اطمئنان نفسه وانشراح صدره وصدق رسول الله إذ قال: **استفت قلبك وإن أفتاك المفتون**» اهـ.

---

(١) أنظر (ص/٤٨) من الكتاب.

الردّ: إن هذه دعوة إلى ترك ما عليه جمهور الأمة ومخالفة صريحة لحديث النبي ﷺ: «**عليكم بالجماعة وإياكم والفرقةَ فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة**»[1].

ومعنى الجماعة في هذا الحديث لم يرد بها الرسول ﷺ الجماعة في الصلاة إنما المعنى معنى حديث ابن حبان[2]: «**ثلاثٌ لا يُغلُّ عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط مَن وراءهم**».

وقد كتبت مجلة «التمدن الإسلامي» منذ أربعين سنة أنه اجتمع الألباني بالمحدث الشيخ عبد الله الهرري فقال الألباني: نضع أربعة أسس الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ثم بعد أن بدأ بالكلام قال: الإجماع إذا لم يكن معه نص لا أقبل، فقال له المحدث الهرري: أنت متلاعب اتفقنا على أن الأدلة الشرعية أربعة والآن جعلتها ثلاثة فأنا لا أمضي معك على هذا أنت تناقض نفسك قلتَ الأدلة الشرعية أربعة عليها نبني المناظرة ثم جعلتها ثلاثة.

---

(١) رواه الترمذي: كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة.
(٢) أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/ ٣٥).

ودعوة الألباني أيّ إنسان أن يعمل بحديث: «**استفت قلبك وإن أفتاك المفتون**» فيه تشجيع الجهال على ترك العمل بما عليه أهل الاجتهاد والعمل بما تميل إليه نفوسهم، ولا يخفى أن الجاهل قد يميل قلبه إلى ما يخالف الشرع فكيف يترك فتوى المجتهدين المعتبرين ويعمل بما تميل إليه نفسه، وهذا الحديث كان الخطاب فيه لوابصة بن معبد وهو من مجتهدي الصحابة، فوابصة ومن كان مثله في الأهلية لأخذ الحكم من القرءان والحديث يأخذ بما ظهر له من الأدلة على حسب اجتهاده، وليس المراد كلَّ فرد من أفراد المسلمين وإلا لأدى ذلك إلى الفوضى قال الأفوه الأودي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراةَ إذا جهالهم سادوا

والسراة: الأشراف من أهل الفهم الذين يصلحون للقيادة، ويعلم أنه ليس كل من سمع حديثًا له أهلية الاجتهاد أي استنباط الأحكام من الحديث لقوله ﷺ: «**نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها فربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**[1]»، وفي رواية: «**وربَّ حامل فقه ليس بفقيه**[2]» فقد أفهمنا الرسول عليه السلام

(١) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب العلم: باب ما جاء في الحث على تبليغ العلم.
(٢) المصدر السابق.

بذلك أنه قد يسمع منه الشخص الحديث المتضمن للأحكام ولا يكون عنده أهلية الاستنباط ويحمله إلى من هو أفقه منه أي إلى من له أهلية الاستنباط، وفي قوله عليه السلام: **«وربَّ حامل فقه ليس بفقيه»** دليل على أن الذين لا يستطيعون أن يستخرجوا الفقه من الحديث أكثر من الذين يستطيعون، وهذا موافق لقول النحويين: ربّ للتكثير كثيرًا.

فكيف يتجرأ مثلك يا ألباني على تأليف فتاوى، وما أنت إلا كما قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: «من لم يأخذ الحديث من أفواه العلماء لا يسمى محدثًا بل يسمى صحفيًّا»، إنما المحدث كما قال الحافظ السّلفي:

بادر إلى علم الحديث وكتبه   واجهد على تصحيحه من كتبه
واسمعه من أشياخه نقلاً كما   سمعوه من أشياخهم تسعدْ به

وأنت تعرف نفسك ويعرفك غيرك أنك لم تقرأ كتابًا في الحديث على محدّث قرأ على غيره من المحدثين بالاتصال خلفًا عن سلف، أما تستحي من دعواك أنك محدث وأنك من أهل الفتوى وأنت مبتور مقطوع.

الفصل الخامس عشر
الألباني واليهود

لقد اعتاد هذا الألباني المدعي للعلم على زرع الفتنة والفرقة وبث الحقد والعداوة والبغضاء بين المسلمين، ولعله يريد أن يحقق بهذا المقولة المشهورة «فرّق تسد»، فهو يحرّم زيارة الأحياء للأحياء في العيد[١] مع أن الإسلام رغب في صلة الرحم وزيارتهم لا سيما في الأعياد، أما الألباني فقد ابتدع دينًا جديدًا شذ فيه عن دين محمد ﷺ فهو بهذا يأبى إلا أن يؤكد شذوذه وأن يظهر حقده الدفين للإسلام والمسلمين خصوصًا بعدما أوجَب على أهل فلسطين أن يتركوها لليهود[٢]، يتركوا بلدًا من بلاد المسلمين ويغادروا أرضًا من الأراضي المقدسة عند المسلمين ويتركوه لليهود ليعبثوا بها متناسيًا قوله تعالى عن الأقصى: ﴿ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴿١﴾﴾ [سورة الإسراء] فيا ترى ما الذي دفعه إلى مثل هذا؟ ولمصلحة من على زعمه؟

تنبيه: ومن أعجب فتاوى الألباني ما ذكره في فتاويه فقال[٣]: «إنما القاعدة أنه لا يجوز للمسلم أن يدع بلد

---

(١) أنظر كتابه «فتاوى الألباني» (ص/ ٦١ و٦٣).
(٢) أنظر فتاوى الألباني (ص/ ١٨).
(٣) أنظر فتاوى الألباني (ص/ ٧٣).

الإسلام إلى بلاد الكفر إلا لضرورة قاهرة» اهـ.

الرد: بل لمصلحة راجحة يجوز للمسلم أن يقيم في بلاد الكفر إذا كان يرجو بإقامته أنه يُدخل بعض الكفار في الإسلام، إنما يحرم الإقامة فيها على من خاف على نفسه أن يُفتن كأن يُمنع عن الصلاة وعلى هذا يحمل الحديث الوارد في النهي من الإقامة بين الكفار.



الفصل السادس عشر
شذوذ الألباني في الأحكام

يتنطع الألباني فيحرم على المرأة أن تلبس الذهب المحلق[1] ويعني بذلك الخاتم والسوار والسلسلة من الذهب ويتبجح بتفاخره بهذا لأنه في نفسه يرى مقولة الوهابية: «هم رجال ونحن رجال»، كأنه ما سمع بحديث رسول الله عن الذهب: «**وحل لإناثهم**»[2]، ولم يسمع بالإجماع الذي نقله البيهقي وغيره[3].

وقد حرَّم الألباني أيضًا الوضوء بأكثر من مد وحرَّم الاغتسال بأكثر من خمسة أمداد، لأنه من شدة تهوره قال إن هذا مأخوذ من حديث أنس[4]: «**كان** ـ أي رسول الله ـ **يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد**»، ونسوق كلام شيخنا العلامة المحدث الهرري في الرد عليه ونصُّ

---

(١) كما في كتابه «ءاداب الزفاف» (ص/ ١٣٢).

(٢) أي إناث الأمة، رواه الترمذي: كتاب اللباس: باب ما جاء في الحرير والذهب.

(٣) السنن الكبرى (٤/ ١٤٢)، المجموع للنووي (٤/ ٤٤٢)، فتح الباري (١٠/ ٣١٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة.

عبارته: «ومن أعجب شذوذات الألباني أنه حرم الوضوء بأكثر من مد أي مقدار (١٢٥) غرامًا تقريبًا أي ما يساوي ثلاثة أرباع كوب من الماء وعلى حساب وزن المد من الحب نحو (٤٠٠) غرام، وحرَّم الاغتسال بأكثر من صاع وهو أربعة أمداد، نشرت ذلك عنه مجلة التمدن الإسلامي في دمشق وحدثنا عنه بذلك بعض من شافهه، فكان ردّي في ذلك موجهًا إليه الخطاب: كنت تأخذ بمذهب الحنفي وتدعي أنك لا تخرج عنه إلا إلى قول قاله مجتهد ءاخر وها أنت قد خرجت إلى قول لم يقل به عالم قط فلم يردّ جوابًا وانقطع. وكان استناده في تحريم ذلك حديث مسلم عن أنس: كان رسول الله يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع، وأين في الحديث تحريم الزيادة على المد في الوضوء على أن مسلمًا أورد أيضًا في نفس الباب رواية: «**كان رسول الله ﷺ يغتسل بخمس مكاكيك ويتوضأ بمكوك**»، والمكوك مقدار صاع ونصف يفهم ذلك من القاموس وغيره وإن فسره النووي بالمد ولا وجه لذلك.

وعلى مذهب الألباني يا ويل الذين يزيدون على ذلك لكونهم أصحاب الحِرف الوسخة حيث لا يقتصرون لجميع وضوئهم على المد فهم ءاثمون ضالون على قوله، ففيما ذهب إليه تضييق لدين الله الواسع وحرج عظيم والله تعالى

يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۝٧٨﴾ [سورة الحج].

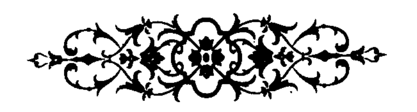
وكذلك يكفي في الرد عليه حديث ابن حبان[1] عن ابن عباس قال: حدثتني خالتي ميمونة قالت: أدنيت لرسول الله ﷺ غسلَه من الجنابة قالت: فغسل كفيه مرتين أو ثلاثًا ثم أدخل كفَّه اليمنى في الإناء فأفرغ بها على فرجه فغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلكها دلكًا شديدًا، ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات مِلء كفيه ثم تنحّى غير مقامه ذلك فغسل رجليه ثم أتيته بالمنديل فردّه»، فإذا كان أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه هذا لرأسه فقط فماذا يكون جملة ما أخذه لبدنه؟

وذكر الإمام المجتهد ابن المنذر في كتاب «الأوسط»[2] ما نصه: «وقد أجمع أهل العلم على أن المدَّ من الماء في الوضوء والصاع في الاغتسال غير لازم للناس. وكان الشافعي يقول: «وقد يُرفق بالماء القليل فيكفي ويُخرق بالكثير فلا يكفي»، وصدق الشافعي هذا النص قال: موجود من أفعال الناس». انتهى كلام شيخنا الهرري.

(١) أنظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/ ٢٥١).
(٢) الأوسط (١/ ٣٦١).

وفعل الألباني يشهد عليه بكذبه حيث كان يغترف من بركِ بعض المساجد في دمشق كما يغترف غيره للوضوء فقد شوهد وهو يغترف من البركة على حسب العادة المعروفة في دمشق وذلك القدر لا يقل عن عشرة أمداد، فمن هنا يصح أن يقال إنه كالمثل القائل: «خالف تُعرف».

فعلى قول الألباني كل مسلم يتوضأ اليوم فهو عاص بوضوئه، فمن منكم أيها المسلمون يتوضأ بمقدار المد من الماء فانظروا فقد جعلكم هذا البدعيُّ عصاةً بوضوئكم، ودين الله يسر واسع ليس حرجًا قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ ﴿٧٨﴾﴾ [سورة الحج]، فهذا الرجل جعل دين الله حرجًا بإيجابه الاقتصار على المدّ من الماء لكل وضوء، انظروا إلى ما يؤدي إليه كلام هذا الرجل.



الفصل السابع عشر
تحريم الألباني استعمال السبحة للذِّكر

من جملة بدع هذا الرجل المحرَّمة تحريمه استعمال السُّبحة للذِّكر[1] وهو بهذا خالف السلف والخلف فقد كان العبَّاد الصالحون من السلف الذين يقتدى بهم يستعملون السبحة كالجنيد بن محمد البغدادي من أهل القرن الثالث والذي قال فيه ابن تيمية إنه إمام هدى ذكر ذلك في أكثر من كتاب من كتبه.

ومن الدليل على جوازه الحديث الذي أخرجه ابن حبّان وصحَّحه[2] وحسَّنه الحافظ ابن حجر في أماليّه[3] أن الرسول ﷺ دخل مع سعد بن أبي وقاص على امرأة في يدها نوى أو حصا تسبح بها فقال: «**ألا أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل: سبحان الله عدد ما خلق في السماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا إلـه إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك**».

---

(١) أنظر كتابه المسمى «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، رقم الحديث/ ٨٣ .
(٢) أنظر الإحسان بترتيب ابن حبان (٢/ ١٠١).
(٣) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (١/ ٧٧).

هذا سياق لفظ الحديث عند ابن حبان، وأما سياق لفظ الحديث الذي رواه الحافظ ابن حجر فهو هكذا: «**سبحان الله عدد ما خلق في السماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا إلـه إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك**».

فإن قال الألباني إن هذا الحديث ضعيف لأن أحد رواته مختلف فيه قيل له: كلامك لا عبرة به بعد تصحيح ابن حبان وتحسين الحافظ ابن حجر له في الأماليّ، وأنت لست من أهل التصحيح والتضعيف، بينك وبين هذه المرتبة بَوْنٌ بعيد فاعرف نفسك أين أنت، فإنَّ الحافظ من الحفَّاظ قد يصحّح أو يضعّف حديثًا في بعض رواته من هو متكلَّم فيه لشاهدٍ أو اعتبار، أو لأن ذلك الراوي المختلف فيه ثقة عندهم، لأن كثيرًا من الرواة مختلف فيهم يعتبره بعض أهل الجرح والتعديل ثقةً وبعض يعتبره ضعيفًا.

ثم من المعلوم عند المحدثين أن الضعيف يعمل به في الأذكار والدَّعوات والمناقب وفضائل الأعمال والتَّفسير كما ذكر ذلك الحافظ البيهقي في المدخل، والسبحة المستعملة اليوم وقبل اليوم في معنى الخيط الذي كان أبو هريرة يسبّح

به وكان فيه ألفا عقدة ثبت أنه كان يسبّح اثنتي عشرة ألف تسبيحة كل يوم وكان يقول: أسبّح الله بقدر ذنوبي، فلا فرق بين ذلك الخيط وبين النَّوى والحصا كما قال الشوكاني في السبحة، وأنت يا ألباني طالما شوَّشت على المسلمين بتحريم ما لم يحرّم الله فهل لك في الرجوع إلى ما عليه المسلمون قبل فوات الأوان.



الفصل الثامن عشر
يمنع الألباني الزيادة على إحدى عشرة ركعة في صلاة قيام رمضان[1]

ادعى الألباني في الاستدلال على ما ذهب إليه في المنع من الزيادة على إحدى عشرة ركعة في قيام الليل من رمضان أن «رسول الله ﷺ عاش عشرين سنة وهو لا يزيد في رمضان ولا في غيره عن إحدى عشرة ركعة»[2].

الرد: لم يحرم أحد من السلف والخلف الزيادة في قيام رمضان على إحدى عشرة ركعة، وأول من حرم ذلك هو الألباني فبذلك يكون قد ضلل المسلمين حتى طائفته الوهابية فإنهم يصلون ثلاثًا وعشرين ركعة في الحجاز والحرمين الشريفين، فأنت يا ألباني شذذت عن الأمة ومن شذَّ شذَّ في النار، ويكفي في الرد عليه حديث البخاري[3]: **«صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما صلى»**.

ونورد هنا ما ذكره شيخنا العلامة المحدث عبد الله

---

(١) أنظر كتابه المسمى «قيام رمضان» (ص/ ٢٢).

(٢) فتاوى الألباني (ص/ ٣١٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوتر: باب ما جاء في الوتر.

الهرري في إيضاح بطلان ما ادعاه الألباني ونص عبارته: «أبعد ناصر الدين الألباني في القول في الدين بغير دليل فحرم قيام رمضان بأكثر من إحدى عشرة ركعة واحتجَّ لذلك بقول عائشة: «ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» رواه البخاري[1]، وليس فيه حجة له لأن كلام عائشة هذا محمول على أن ذلك بحسب ما رأته لأنه صح حديث أبي هريرة عن النبي: «**لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب، ولكن أوتروا بخمسٍ أو بسبعٍ أو بتسعٍ أو بإحدى عشرة أو بأكثر من ذلك**» رواه ابن حبان وابن المنذر والحاكم والبيهقي من طريق عراكٍ عن أبي هريرة[2]

ومما يرد على الألباني ما شاع وتواتر في عصر السلف أن أهل المدينة كانوا يقومون بستٍّ وثلاثين وكان أهل مكة يقومون بثلاث وعشرين وكانوا يطوفون بين كل أربع ركعات فأراد أهل المدينة أن يعوّضوا عن الطواف الذي زاده أهل مكة أربع ركعات ولم يُنكَر عليهم ذلك بتحريم ما فعله الفريقان، وعملهم هذا مستند لما فُهم من الحديث

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب صلاة التراويح: باب فضل من قام رمضان.

(٢) رواه ابن المنذر في الأوسط (٥/ ١٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣١ ـ ٣٢).

الصحيح: «**صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر ما قد صلى**»[1].

ومما ينقض كلامه ما رواه الخلعيُّ من حديث علي أن النبي صلى في الليل ست عشرة ركعة قال الحافظ العراقي: إسناده جيد.

ويرد عليه أيضًا ما رواه البخاري[2] من حديث عبد الله ابن عمر عن النبي أنه قال: «**صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة**» فإن فيه دليلًا صريحًا على جواز قيام رمضان بأقل من إحدى عشرة ركعة وبأكثر منها بلا تحديد وذلك حجة لما قاله الشافعي: «لا حدَّ لعدد ركعات قيام رمضان وما كان أطول قيامًا أحبُّ إليَّ» نقل ذلك عنه الحافظ أبو زرعة العراقي في شرح التقريب[3] ونقله غيره عنه. وقد كان الألباني وجماعته أحدثوا بلابل بين المسلمين بنفيهم جواز قيام رمضان إلا بإحدى عشرة ركعة في الشام وغيرها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوتر: باب ما جاء في الوتر.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) طرح التثريب في شرح التقريب (٣/٩٨).

ثم هو افتَات على أهل الحديث فقال في رواية: «إن عمر جمع الناس على قيام رمضان فكانوا يصلون ثلاثًا وعشرين ركعة»[1] قال: إن هذه الرواية ضعيفة والصحيحة رواية إحدى عشرة، فشذَّ بذلك وخالف قاعدة المحدثين ان التصحيح والتضعيف للحفاظ فقط، وهو يعرف من نفسه أنه ليس بمرتبة الحفظ ولا يقاربها وقد اعترف بذلك في بعض مقالاته، وهذه القاعدة إن لم يكن يعرفها فليعرفها الآن فقد ذكرها السيوطي في تدريب الراوي وغيرُه، وقال في ألفيته:

وخذه حيث حافظ عليه نص   أو من مصنَّف بجمعه يُخص

وشرح هذا البيت كما هو مذكور في شرحه على ألفيته أن الصحيح يعرف بتصحيح حافظ من الحفاظ أو بوجوده في كتاب التزم مؤلفه الحافظ الاقتصار على الصحيح.

وهذه الرواية لم يطعن في صحتها حافظ بل رجَّح الحافظ ابن عبد البر رواية «ثلاث وعشرين» على رواية «إحدى عشرة» بل اعتبرها وهمًا، وابن عبد البر معدود في الحفاظ، فليس تضعيف الألباني رواية ثلاث وعشرين إلا كناموسة نفخت على جبل لتزيحه.

---

(١) سنن البيهقي (٢/ ٤٩٦).

فمن عرف هذه الحقيقة عرف أن مؤلفات الألباني مدخولة لا يجوز الاعتماد عليها فلا عبرة بتأليفه الذي سماه الصحيحة وتأليفه الذي سماه الضعيفة، فليحذر المسلمون، وهذه نصيحة أسديناها للمسلمين فلا يكونوا أسراء التقليد الفاسد.

وليعلم ذلك أيضًا من تبعه من أتباعه ممن كتبوا على بعض المؤلفات وقلدوه تقليدًا أعمى كحمدي السلفي، وقد تتابع على ذلك اقتداء به بعض من ليس من أتباعه فليتقوا الله وليعملوا بقول أهل الحديث: التصحيح والتضعيف من خصائص الحفاظ، وهذا نشأ من قصورهم عن فهم علم الحديث درايةً كما ينبغي، لأن شرط الصحيح والحسن السلامة من الشذوذ والعلة، ومعرفة ذلك استقلالا لا يقوم به إلا الحافظ لأن مبنى ذلك على تتبع الطرق.

تكملة: ما شاع في بعض كتب الشافعية أن التراويح لا تصح إلا ركعتين ركعتين إلى ثلاث وعشرين لا يجوز حمل هذا الكلام على مطلق قيام رمضان لأن اسم صلاة التراويح لم يرد منصوصًا عليه إنما هو عُرفٌ طارىء حتى صارت كلمة التراويح عبارة عن ثلاث وعشرين على هذا الوجه أن تكون ركعتين ركعتين ثم ثلاث ركعات الوتر موصولةً أو

مفصولةً، وقصد أولئك أن من ينوي التراويح فلا يجزئه إلا هذه الكيفية، ولا يقصدون أنه لو لم يقصد التراويح بل قصد قيام رمضان لا يصح قيامه إلا بثلاث وعشرين وهذا محمل كلامهم، وأما حقيقة الأمر فهو الرجوع إلى حديث: «**صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة**» ومعناه: أن الأفضل في كيفية صلاة الليل أن تكون ركعتين ركعتين، وليس المراد حصرَ الجواز في هذه الكيفية، لأنه ثبت في الصحيح أن عائشة قالت في بيان صلاته ﷺ بالليل: «**يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعًا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثًا**» رواه البخاري[1]. هذه عظة وعبرة لمن يعتبر، كم من أناس اليوم يصححون ويضعفون وهم بعيدون من استئهال ذلك بُعد الأرض من السماء، لأن مرتبة الحفظ بعيدة المنال منهم وهي عند أهل الحديث: أن يستحضر المحدث أغلب المتون وأغلب الرواة في ذهنه من حيث معرفة أساميهم وأحوالهم، فليزنوا أنفسهم بهذا الميزان حتى يعرفوا أنهم بعيدون منه ذلك البعد.

وحديث: «**صلاة الليل مثنى مثنى**» أقوى من حديث عائشة المذكور إسنادًا وشهرة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب صلاة التراويح: باب فضل من قام رمضان.

ومما يردُّ دعوى وزعم الألباني أن الرسول ما كان يزيد عن إحدى عشرة ركعة ما رواه ابن حبان في صحيحه من روايات عن صلاة النبي ﷺ بالليل فقال: «عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي من الليل تسع ركعات»[1].

وروى أيضًا عن أبي سلمة، قال: أخبرتني عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثمان ركعات ويوتر بواحدة ثم يركع ركعتين وهو جالس»[2].

وروى أيضًا عن مسروق أنه دخل على عائشة فسألها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالت: «كان يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل، ثم إنه صلى إحدى عشرة ركعة ترك ركعتين، ثم قُبِض ﷺ حين قُبض وهو يصلي من الليل تسع ركعات ءاخر صلاته من الليل والوتر، ثم ربما جاء إلى فراشي هذا فيأتيه بلال فيؤذِنه بالصلاة»[3].

وروى ابن حبان أيضًا عن ابن عباس انه قال: بِتُّ عند خالتي ميمونة ورسول الله ﷺ عندها تلك الليلة فتوضأ رسول الله ﷺ ثم قام يصلي ركعتين فقمت عن يساره

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤/ ١٣٥).
(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤/ ١٣٥).
(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

فأخذني فجعلني عن يمينه فصلى في تلك الليلة ثلاث عشرة ركعة، ثم نام رسول الله ﷺ حتى نفخ وكان إذا نام نفخ، ثم أتاه المؤذن فخرج وصلى ولم يتوضأ، قال عمرو: حدثت بهذا بكير بن الأشج فقال: حدثني كريب بذلك»[1].

وروى عن ابن عباس أنه بات عند خالته ميمونة فقام النبي ﷺ يصلي من الليل قال: «فقمت فتوضأت ثم قمت عن يساره فجرني حتى أقامني عن يمينه، ثم صلى ثلاث عشرة ركعة قيامه فيهن سواء»[2].

وروى عن الحسن بن سعد بن هشام أنه سأل عائشة عن صلاة النبي ﷺ بالليل فقالت: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى العشاء تجوَّز بركعتين ثم ينام وعند رأسه طَهوره وسواكه فيقوم فيتسوك ويتوضأ ويصلي ويتجوَّز بركعتين، ثم يقوم فيصلي ثمان ركعات يسوي بينهن في القراءة ثم يوتر بالتاسعة، ويصلي ركعتين وهو جالس، فلما أسنَّ رسول الله ﷺ وأخذه اللحم[3] جعل الثمان ستًّا ويوتر بالسابعة ويصلي ركعتين

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤/١٣٨).
(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤/١٣٨).
(٣) أخذه اللحم: معناه ثَقُلَ عليه لحم بدنه.

وهو جالس يقرأ فيهما: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ١﴾ [سورة الكافرون] و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ١﴾ [سورة الزلزلة] أبو حرة اسمه واصل بن عبد الرحمٰن»[1].

ومعنى: «ويصلي ركعتين وهو جالس» أي ركعتي الفجر وليستا من قيام الليل لأن الرسول كان يجعل ءاخر صلاته بالليل وترًا فلا يصلي بعد ذلك إلا ركعتي الفجر أي سنة الصبح.

وروى مسلم وغيره[2] عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة»، وروى البخاري[3] عن ابن عباس أيضًا قال: «كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة ـ يعني بالليل ـ».

وفي هذه الروايات دليل على أن ما رواه البخاري عن عائشة من أنه ما كان يزيد في رمضان وغيره في صلاة الليل على إحدى عشرة ركعة محمول على أنها رأت ذلك

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٤/ ١٤١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المسافرين: باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل، وابن المنذر في الأوسط (٥/ ١٥٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٩١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: أبواب تقصير الصلاة: باب كيف كان صلاة النبي ﷺ وكم كان النبي ﷺ يصلي من الليل.

منه أوَّلا ثم رأت منه ما يخالف ذلك، ولا يؤخذ من رواية البخاري أنه لم يصل قطّ أكثر من إحدى عشرة ركعة في قيام الليل كما زعم الألباني.

فإن قال الألباني هذه الأحاديث التي ذُكر فيها أن الرسول زاد على إحدى عشرة ركعة معارضة لحديث عائشة الذي أخرجه البخاري الذي فيه أن الرسول ما زاد في صلاة الليل في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، فما خالفه فهو ضعيف فيكون هو الرَّاجح وتكون تلك الروايات مرجوحةً لا يحتجُّ بها، قلنا: والتّرجيح لا يصار إليه ما أمكن الجمع بين الروايتين وهنا الجمع ممكن سهل وذلك بأن يقال إن عائشة لما حدَّثت ذلك الحديث لم يكن لها اطلاع على غير ذلك القدر، لم تشاهد النبي ﷺ صلَّى أكثر من إحدى عشرة ركعة، ولا يمنع ذلك أن يكون غيرها كابن عباس شاهد منه ما يزيد على ذلك، لأن عائشة ما كانت تراه ﷺ كل ليلة عند قيامه لصلاة الليل إنما كانت تراه في ليلةٍ من بين تسع ليال في بعض الزمن الذي عاشت معه ﷺ، والدليل على ذلك أنها روت عنه ﷺ أنه في ءاخر عمره كان يقوم بأقلَّ من ذلك رأته قام بتسع ركعات.

ومما يدل على ما ذكرنا ما ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ونصه[1]: «حديث أم سلمة: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث عشرة فلما كبر وضعف أوتر بسبع، رواه أحمد والترمذي والنسائي والحاكم وصححه من طريق عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عنها، قوله لم ينقل زيادة على ثلاث عشرة كأنه أخذه من رواية أبي داود الماضية عن عائشة ولا بأكثر من ثلاث عشرة وفيه نظر، ففي حواشي المنذري: قيل أكثر ما روي في صلاة الليل سبع عشرة وهي عدد ركعات اليوم والليلة، وروى ابن حبان وابن المنذر والحاكم من طريق عراك عن أبي هريرة مرفوعًا: «**أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بإحدى عشرة أو بأكثر من ذلك**» انتهى.

ثم قال[2]: «حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في ءاخرهن، رواه مسلم بلفظ: «كان يصلي من الليل ثلاث عشرة يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الأخيرة منهن»، وللبخاري من حديث ابن عباس في صلاته في بيت ميمونة: «ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهن» اهـ.

---

(١) تلخيص الحبير (٢/ ١٤ ـ ١٥).
(٢) تلخيص الحبير (٢/ ١٥).

وهذا دليل على أن عائشة روت هذا الحديث الذي اعتمد عليه الألباني وفهمه على غير وجهه.

ومن أكبر ما حصل من الفساد بسبب تحريم الألباني قيام رمضان بأكثر من إحدى عشرة ركعة ما كتبه بعض أتباعه في قيام رمضان وهو قوله: «إن عمر لم يأمر بالقيام بثلاث وعشرين ركعة وإن كان أمر بذلك فهو من الذين يدخلون تحت هذه الآية: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ ﴿٢١﴾﴾ [سورة الشورى] فقد جعل هذا الجاهل عمر داخلاً تحت هذه الآية، وهذا غضٌّ كبير وتنقيص عظيم لعمر رضي الله عنه، وهذا الرجل يسمى «نسيب الرفاعي» وسماه أهل حلب «نسيب الأفاعي».

ويكفي في الرد على الألباني ما رواه ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**صلاة الليل مثنى مثنى فإذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتِر لك ما صليت**»[1].

وفيه دليل على أن صلاة الليل ليس لها عدد بركعاتٍ محدودة وهذا أيضًا ناقض لقول الألباني بتحريم ما زاد على إحدى عشرة ركعة أو نقص، فعنده إذا لم يثبت عن رسول الله

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوتر: باب ما جاء في الوتر.

إلا هذا فما نقص وما زاد فهو حرام، فبهذا ونحوه خرج الألباني من الأمة لأنه ضلل الأمة ومن ضلل الأمة فليس منهم» انتهى كلام شيخنا العلاّمة الهرري حفظه الله تعالى.

نقول: فأنت يا ألباني بتحريمك أكثر من إحدى عشرة ركعة في قيام رمضان ضللت الامة وخالفت فرقتك التي تنتسب إليها الوهابية فإنهم يصلون في مكة والمدينة وسائر بلاذهم عشرين ركعة ويوترون بثلاث، كما خالفت علماء الحديث والفقهاء والعبَّاد في تحريمك زيارة قبور الأنبياء والأولياء للتبرك، وكل المحدثين المتقدمين والمتأخرين على جواز ذلك يرون ذلك عملاً حسنًا عندما يترجمون المحدثين فكثيرًا ما يذكرون: «وقبره هناك يزار ويتبرك به» وقد يكتبون «وتجاب الدعوة عنده»، فكتب علماء الحديث التي ألفوها في طبقات المحدثين طافحة بذلك، وهذا الإمام الحافظ الكبير الذي قال علماء الحديث فيه إن الذين جاؤوا بعده من المحدثين عيال على كتبه في علم مصطلح الحديث ذكر في كتاب تاريخ بغداد قبر النذور وتبرك الناس به وقضاء حاجاتهم بزيارته، وذكر أن الإمام الشافعي كان يزور قبر الإمام أبي حنيفة ويدعو عنده فتقضى حاجاته، وذكر هو وغيره أن قبر معروف الكرخي الذي ببغداد ترياق مجرب أي لقضاء حاجات قاصديه الذين يدعون عنده وقال

ذلك أيضًا الإمام الحافظ المجتهد إبراهيم الحربي الذي كان يُشَبَّهُ بالإمام أحمد بن حنبل، وقال أحمد بن حنبل إن التبرك بمس قبر النبي ومنبره تقربًا إلى الله جائز، نقل ذلك عنه ابنه عبد الله في كتاب العلل ومعرفة الرجال[1]. وهذا عمل المسلمين علمائهم وفقهائهم من غير خلاف في استحسان ذلك حتى جاء ابن تيمية الذي توفي في القرن الثامن الهجري فحرَّم ذلك وجعله شركًا فتبعته أنت وطائفتك لكنك أنت انفردت عن طائفتك بإبطال كل قول يخالف قولك ويميل إليه قلبك في المسائل الفقهية في الطهارات والصلوات والزكوات وجواز تحلّي النساء بحلي الذهب المحلّق، وأنت تعلم أن الأئمة المجتهدين من الصحابة ومن بعدهم اختلفوا في مسائل الطهارة والوضوء والغسل والتيمم والصلاة وفي مسائل النكاح والطلاق والجنايات إلى غير ذلك، وقد يكون اختلافهم في بعض المسائل على وجهين وفي بعض على ثلاثة أوجه وفي بعض يزيد على ذلك إلى نحو سبع أو أكثر فأنت بذلك عملت قاعدة لنفسك وهي قولك: «**الحق لا يتعدد**» تريد بذلك أن كل من سواك من المجتهدين على باطل.

ومعنى هذا الكلام أنا الرجل المهتدي ومن مشى معي لا

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٩٢).

غير، أنا الذي على الحق ومن تبعني ومن سواي على باطل، فكأنك تقول بهذا أنا المهتدي ومن وافق رأيي فقط.

فقد وضح الحق لذي عينين أنك شاذ عن جميع المسلمين حتى عن المحدثين الذين تفتخر بالانتساب إليهم ولست منهم، فإنهم سلفهم وخلفهم من كان قبل إظهار ابن تيمية شذوذه ومن بعده من الحفاظ على خلاف ما تعتقده من تكفير المتبركين بزيارة الأنبياء والأولياء، فأنت كفرتهم إن كنت شاعرًا بذلك وإن كنت غير شاعر، فها أنت يا ألباني قد باينت مباينة بعيدة عن أهل الحديث الذين تدعي أنت أنك منهم وتعتز بهم، ولقد تبيَّن أنك عدوهم وعدو الفقهاء والعبَّاد والزهاد والصوفيين المتحققين وبهذا تبين أنك وطائفتك الوهابية شاذون عن السلف والخلف فلا يجوز تسميتكم سلفية كما سميتم أنفسكم.

وقد وصف عبد المنعم مصطفى حليمة الألباني في أثناء ردّه عليه بقوله[١] إنه جهمي جلد وهو موافقه في عقيدة التجسيم لكنه لما انحرف انحرافات لا تقول بها فرقته الذين منهم هذا الرادّ عليه وصفه بأنه جهمي أي يوافق الجهمية في بعض عقائدها.

---

(١) أنظر كتابه المسمى «الانتصار لأهل التوحيد والرد على من جادل عن الطواغيت» (ص/ ١٤).

الفصل التاسع عشر
يدعي الألباني أن قيام الليل بأكثر من إحدى عشر ركعة بدعة ويرى أن هذا ليس بطاعة

ومن أعجب شذوذ الألباني ما ادعاه في فتاويه بقوله[1]: «... ثم ما هي البدعة، البدعة فيما تذهبون إليه من قوله عليه السلام: **«كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار»** ما هي البدعة؟ أليس هي الزيادة على ما جاء به الرسول ﷺ من طاعة وعبادة؟! إن كان كذلك فإن الجواب الذي قلته ءانفًا بأن الأصل في العبادات المنع إلا لنص» اهـ، ثم قال: «فأنا أقول إن عجبي يكاد لا ينتهي من مثل هذا القول، أصلاة مائة ركعة طاعة أم غير طاعة؟ إن كانت طاعة كيف غفل عنها رسول الله؟ لماذا لم يسن ولو مرة واحدة في حياته؟ هل صلى مائة ركعة مرة واحدة في هذه الفترة الطويلة جدًّا؟!» اهـ.

الرد: هذا القول يرده الحديث الذي صححه ابن حبان ووافقه عليه الحافظ ابن حجر[2]: **«الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل»**، وحديث البخاري

(١) فتاوى الألباني (ص/ ٣١٥ ـ ٣١٦).
(٢) أنظر الإحسان بترتيب ابن حبان (١/ ٢٨٧)، فتح الباري (٢/ ٤٧٩).

ومسلم[1]: «**صلاة الليل مثنى مثنى**» فيه ترك التحديد بعدد فيشمل سبع ركعات وتسعًا وإحدى عشرة وثلاثة عشر إلى عشرين إلى أربعين إلى مائة إلى أكثر من ذلك كل هذا شيء موافق، وليس الرسول فعل كل ما رغَّب فيه، فظنك أن أي عمل من أعمال الدين لم يفعله الرسول بعينه باطل جهل منك فالله تبارك وتعالى قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾﴾ [سورة الأحزاب] فيشمل العشرة والمائة والألف والألفين وما فوق ذلك مع أنه لم يُنقل عن الرسول في الأحاديث الواردة أنه كان يستغفر مائتي استغفار أو ألفًا إنما الوارد عنه أنه قال[2]: «**إني لأستغفر الله في اليوم والليلة مائة مرة**»، وقال[3]: «**رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الرحيم**» مائة مرة، فهل يفهم من هذا وأمثاله أنه لا يجوز الزيادة على هذا القدر ما أجهلك يا ألباني وما أجرأك على الكذب على الله والرسول، أليس ثبت عن أبي هريرة أنه كان يسبح اثنتي عشرة ألف تسبيحة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوتر: باب ما جاء في الوتر، ومسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب صلاة الليل مثنى مثنى.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء: باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه.

(٣) سنن أبي داود: كتاب الصلاة: باب في الاستغفار.

كل يوم ويقول: «أسبح بقدر ذنبي»، إلى متى يا رجل تهدم الحق وتبني الباطل، فعلى قولك أبو هريرة عصى الله، وأهل المدينة الذين كانوا يقومون في رمضان بستة وثلاثين ركعة ضالون على زعمك خاب سعيهم وضل وأتعبوا أنفسهم فيما هو معصية لله، وحديث أبي هريرة رواه ابن سعد وصححه الحافظ ابن حجر[1].



(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٢٠٩).

الفصل العشرون
شذوذ الألباني في قوله الحق لا يتعدد

من دسائس الألباني قاعدة استحدثها يريد بها حصر الحق فيما يراه وإبطال ما سواه وهي قوله: «**لا يتعدد الحق**»، يريد بها هذا، وهذه القاعدة غير صحيحة يبطلها ما أخرجه مسلم[(١)] من حديث عليّ أنه قال: «جلد النبي ﷺ - في الخمر - أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكلٌّ سنَّة وهذا أحبُّ إليَّ يعني جلد أربعين»، وقد حكم عليّ بأن كلا الأمرين حق، وحديث البخاري[(٢)] أن الرسول عليه السلام قال في غزوة: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**» فخاف بعضهم أن تفوتهم العصر فصلوا قبلها وأخَّر الآخرون فلم يعنّف رسول الله ﷺ واحدًا من الفريقين.

ثم ماذا يقول الألباني في اختلاف الأئمة المجتهدين من الصحابة كاختلاف أبي بكر مع عليّ في حكم الجدّ مع الاخوة، فمع مَن الحق عند الألباني هل هو مع أبي بكر فيكون اجتهاد عليّ باطلاً على زعمه أم العكس، وعلماء الأمة يرون كلًّا حقًّا.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحدود: باب حد الخمر.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الخوف: باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء.

وأيُّ باب من أبواب الأحكام الشرعية من ربع العبادات وربع المعاملات والربعين الآخرين في الفقه الإسلامي لم يختلف الأئمة المجتهدون فيها على حسب ما يؤدي كلًّا اجتهادُه إليه أنه صواب.

وهذا الاختلاف الذي بينهم لا يقال لأحد المختلفين في المسئلة قول فلان حق وقول فلان باطل ولذلك لم يقبل أمير المؤمنين الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن يجمع الناس على مذهب واحد يلتزمونه دون غيره.

فعلى قولك يا ألباني على ما يُحمل اختلاف أبي بكر واختلاف علي في مسئلة توريث الاخوة مع الجد وعدم توريثهم، فأبو بكر رأى أن الاخوة لا يرثون مع الجد لأن الجد في معنى الأب، وعلي رأى تشريكه مع الاخوة في الإرث ولم ير أنه كالأب في هذه المسئلة، فالمسلمون لا يختلفون في أن ما رءاه أبو بكر لا يُطلق عليه إنه باطل ولا على مقابِلِهِ، ولا يجرأ أحد من المسلمين على قول إن ما قاله أحدهما حق وما قاله الآخر باطل إنما قال علماء الإسلام في ذلك وأمثاله أحد المجتهدين مصيب والآخر مخطىء، وقال بعضهم كلا المجتهدين مصيب، وهما قولان معروفان عند الأصوليين ويرون هذا الاختلاف بعد

اتفاقهم في أصول العقيدة خطبًا يسيرًا.

ثم ماذا يقول الألباني فيما رواه مسلم[1]: «**بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكمتا إلى داود فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: لا، يرحمك الله هو ابنها، فقضى به للصغرى**» اهـ، فهل يقول إن حكم واحد من داود وسليمان باطل، فعلى قوله حكم أحد الحكمين باطل؟!.

ثم في الحديث: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران**» دليل على إبطال ما ذهب إليه الألباني فإن هذا الحديث صريح في أنه لا يقال لما اختلف فيه أئمة الهدى على وجه معتبر في الاجتهاد إن أحد المختلفين قوله حق والآخر قوله باطل، وهذا الحديث كما ذكر ابن المنذر والخطابي محمول على المجتهد الذي استكمل شروط الاجتهاد وليس على كل من يقول في العلم قولا مخالفًا غيره.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأقضية: باب بيان اختلاف المجتهدين.

أخيرًا نقول للألباني: لم يسلم منك الفقهاء ولا المحدثون، أما الفقهاء فقد قلت: «لا يتعدد الحق» جعلتها قاعدة كليَّة وتريد بذلك أن تحصر الحق فيما وافق رأيك، ومعنى ذلك أن أئمة الاجتهاد الأربعة وغيرهم إذا خالف اجتهاد أحدهم رأيك فهو باطل والذي وافق رأيك من أقوالهم فهو الحق، وأما أهل الحديث فقد خالفتهم في كثير من المسائل منها تحريمك قيام رمضان بأكثر من إحدى عشرة ركعة، وتحريم التوسل والاستغاثة بالرسول وغيره من الأنبياء والصالحين، وغير ذلك كثير، نسأل الله السلامة.



الفصل الحادي والعشرون
الألباني يمنع سنة الجمعة القبلية قبل الجمعة وبعد الأذان بحجة أنها بدعة

الجواب: ذكر الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي أن الخلعي روى في فوائده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الرسول ﷺ صلى قبل الجمعة أربعًا وبعدها أربعًا، وإسناده جيد كما ذكر الحافظ ولي الدين العراقي[1]. وخالف الألباني في هذه المسألة الأحاديث الصحيحة فمنع الصلاة قبل الجمعة بحجة أنها بدعة وأنها خلاف السنة حيث قال[2]: «وإن قصد الصلاة بين الأذان المشروع والأذان المحدث تلك التي يسمونها سنة الجمعة القبلية لا أصل لها في السنة، ولم يقل بها أحد من الصحابة والأئمة» اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير[3]: «فائدة: لم يذكر الرافعي في سنة الجمعة التي قبلها حديثًا، وأصح ما فيه ما رواه ابن ماجه عن داود بن رشيد، عن حفص بن

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٣/ ٤٢).
(٢) أنظر كتابه المسمى الأجوبة النافعة (ص/ ٤١).
(٣) تلخيص الحبير (٢/ ٧٤).

غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن أبي سفيان عن جابر قالا: جاء سُلَيْك الغَطَفاني ورسول الله ﷺ يخطب فقال له: **«أصليت ركعتين قبل أن تجيء»**؟ قال: لا، قال: **«فصل ركعتين وتجَوَّز فيهما»**. قال المجد بن تيمية في المنتقى: قوله: «قبل أن تجيء» دليل على أنهما سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد، وتعقبه المزي بأن الصواب: أصليت ركعتين قبل أن تجلس؟ فَصحَّفه بعض الرواة، وفي ابن ماجه عن ابن عباس: «كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهن بشيء»، وإسناده ضعيف جدًّا، وفي الباب عن ابن مسعود وعلي في الطبراني الأوسط».اهـ.

قال الحافظ ولي الدين العراقي عن الحديث الذي رواه ابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه(١): «رواه ابن ماجه في سننه بإسناد صحيح» اهـ، وقال عن حديث جابر الذي رواه ابن ماجه أيضًا(٢): «قال والدي - يعني الحافظ عبد الرحيم العراقي - رحمه الله في شرح الترمذي: وإسناده صحيح» اهـ.

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٣/ ٤٢).
(٢) المرجع السابق.

وقال الحافظ ابن حجر[1]: «وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ: «كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعًا»، وفي سنده ضعف». اهـ، ثم قال[2]: «وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضًا مثله، وفي إسناده ضعف وانقطاع، ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفًا وهو الصواب، وروى ابن سعد عن صفية زوج النبي ﷺ موقوفًا نحو حديث أبي هريرة» اهـ.

أما حديث ابن مسعود الموقوف فقد رواه عبد الرزاق[3] في مصنفه عن معمر، عن قتادة: «أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات»، صححه الحافظ ابن حجر[4]، وروى ابن أبي شيبة[5] أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعًا، وأخرج عبد الرزاق[6] أيضًا أن ابن مسعود كان يأمر بأن يُصلى قبل الجمعة أربعًا، قال الحافظ ابن حجر[7]: «ورواته ثقات» اهـ.

---

(١) فتح الباري (٢/ ٤٢٦).
(٢) المرجع السابق.
(٣) مصنف عبد الرزاق (٣/ ٢٤٧).
(٤) تلخيص الحبير (٢/ ٧٤).
(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٦٣).
(٦) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٢٤٧).
(٧) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (ص/ ٢١٨).

وروى أبو داود وابن حبان وغيرهما[1] عن نافع قال: «كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك»، وروى ابن سعد في الطبقات[2] عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن صافية سمعها وهي تقول: «رأيت صفية بنت حيي صلت أربعًا قبل خروج الإمام وصلت الجمعة مع الإمام ركعتين».

وروى ابن أبي شيبة[3] عن أبي مجلز أنه كان يصلي في بيته ركعتين يوم الجمعة، وعن عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان لا يأتي المسجد يوم الجمعة حتى يصلي في بيته ركعتين، وعن الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يصلون قبلها أي الجمعة أربعًا.

وقد ورد عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين في بيته وبعد العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة: باب الصلاة بعد الجمعة، وابن حبان في صحيحه أنظر الإحسان (٤/ ٨٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١٦٨/٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ١٠٣).
(٢) طبقات ابن سعد (٨/ ٤٩١).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٤٦٣).

ينصرف فيصلي ركعتين»... الحديث، رواه البخاري في صحيحه تحت باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ، قال الحافظ ابن حجر[1]: «ولم يذكر شيئًا في الصلاة قبلها يعني الجمعة، قال ابن المنيِّر في الحاشية: كأنه يقول الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه لأن الجمعة بدل الظهر، قال: وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد». ا هـ، ثم قال: «وقال ابن التين: لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث فلعل البخاري أراد إثباتها قياسًا على الظهر انتهى، وقوَّاه الزين ابن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم، وذلك يقتضي أن النافلة لهما سواء، انتهى، والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب، عن نافع قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، احتج به النووي في الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها». ا هـ.

---

(١) فتح الباري (٢/ ٤٢٦).

قال الزيلعي[1]: «ولم يذكر الشيخ محيي الدين النووي في الباب غير حديث عبد الله بن مغفل أن النبي ﷺ قال: «**بين كل أذانين صلاة**»، أخرجه البخاري ومسلم[2]، ذكره في كتاب الصلاة، وذكر أيضًا حديث نافع قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله ﷺ يفعل ذلك ا.هـ. قال: رواه أبو داود بسند على شرط البخاري انتهى، وسنة الجمعة ذكرها صاحب الكتاب ـ في الاعتكاف ـ فقال: السنة قبل الجمعة أربع وبعدها أربع، وأشار إليها في إدراك الفريضة فقال: ولو أقيمت وهو في الظهر أو الجمعة فإنه يقطع على رأس الركعتين، وقيل: يتمها» ا هـ.

قال الحافظ ابن حجر[3]: «وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان[4] من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعًا: «**ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان**»؛ ومثله[5] حديث عبد الله بن مغفل

---

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية (٢/ ٢٠٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان: باب بين كل أذانين صلاة، ومسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بين كل أذانين صلاة.

(٣) فتح الباري (٢/ ٤٢٦).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه، أنظر الإحسان (٤/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٥) أنظر الإحسان بترتيب ابن حبان (٢/ ٤٨ ـ ٤٩، ٧/ ٥٢٣).

الماضي في وقت المغرب: «**بين كل أذانين صلاة**». ا.هـ.

قال ابن العربي المالكي في شرح الترمذي[1]: «وأما الصلاة قبلها يعني الجمعة فإنه جائز» ا هـ.

قال أبو عبد الرحمٰن شرف الحق العظيم ءابادي[2] ما نصه: «والحديث - أي حديث ابن عمر المتقدم - يدل على مشروعية الصلاة قبل الجمعة، ولم يتمسك المانع من ذلك إلا بحديث النهي عن الصلاة وقت الزوال، وهو مع كون عمومه مخصصًا بيوم الجمعة ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الإطلاق، وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محل النزاع، والحاصل أن الصلاة قبل الجمعة مرغب فيها عمومًا»، ثم قال[3]: «قلت: حديث ابن عمر الذي شرحه قال النووي في الخلاصة: صحيح على شرط البخاري، وقال العراقي في شرح الترمذي: إسناده صحيح، وقال الحافظ ابن الملقن في رسالته: إسناده صحيح لا جرم، وأخرجه ابن حبان في صحيحه» ا هـ.

ويكفي في مشروعية ركعتين قبل الجمعة فعل الصحابي الجليل ابن مسعود وابن عمر وأم المؤمنين صفية بنت حيي

---

(١) شرح الترمذي (٢/ ٣١٢).
(٢) عون المعبود على سنن أبي داود (١/ ٤٣٨).
(٣) عون المعبود على سنن أبي داود (١/ ٤٣٩).

رضي الله عنهم، وفعل أبي مجلز وهو لاحق بن حميد تابعي جليل، وطاوس بن كيسان اليماني أحد أكابر تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهم ومن سادات التابعين وثقاتهم، وإبراهيم بن يزيد النخعي وهو تابعي ثقة ومفتي أهل الكوفة في زمانه، وإقرار سفيان الثوري وابن المبارك اللذين هما من أكابر العلماء العاملين، ويكفي تصحيح الحافظ الثقة الثبت الزين العراقي شيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني للحديث وغيره.

وفي ختام ردنا نوجه كلمة لناصر الألباني نقول له فيها: لقد خالفت في هذا زعيمك الحراني الذي تسميه شيخ الإسلام فقد أجاز صلاة النافلة قبل الجمعة فقال: «من فعل ذلك لم يُنكر عليه»، كما نقل عنه صاحب الإنصاف الحنبلي[1].

ولقد تبين من هذا الرد المختصر مشروعية صلاة النافلة قبل صلاة الجمعة من أقوال أهل العلم والمعرفة وبهذا نكون قد فندنا قول الألباني: «إن سنة الجمعة القبلية لا أصل لها في السنة الصحيحة وإنه لم يقل أحد من الأئمة بها بل هو أمر محدث».

وتبين بذلك التذبذب والاختلاف بين الألباني وزعيمه الحرّاني ابن تيمية.

---

(١) الإنصاف (٢/٤٠٦).

عجيبة للألباني

قال في فتاويه[1]: «يحرم إسبال اللحية فوق القبضة كما يحرم إحداث أي بدعة في الدين» انتهت عبارته.

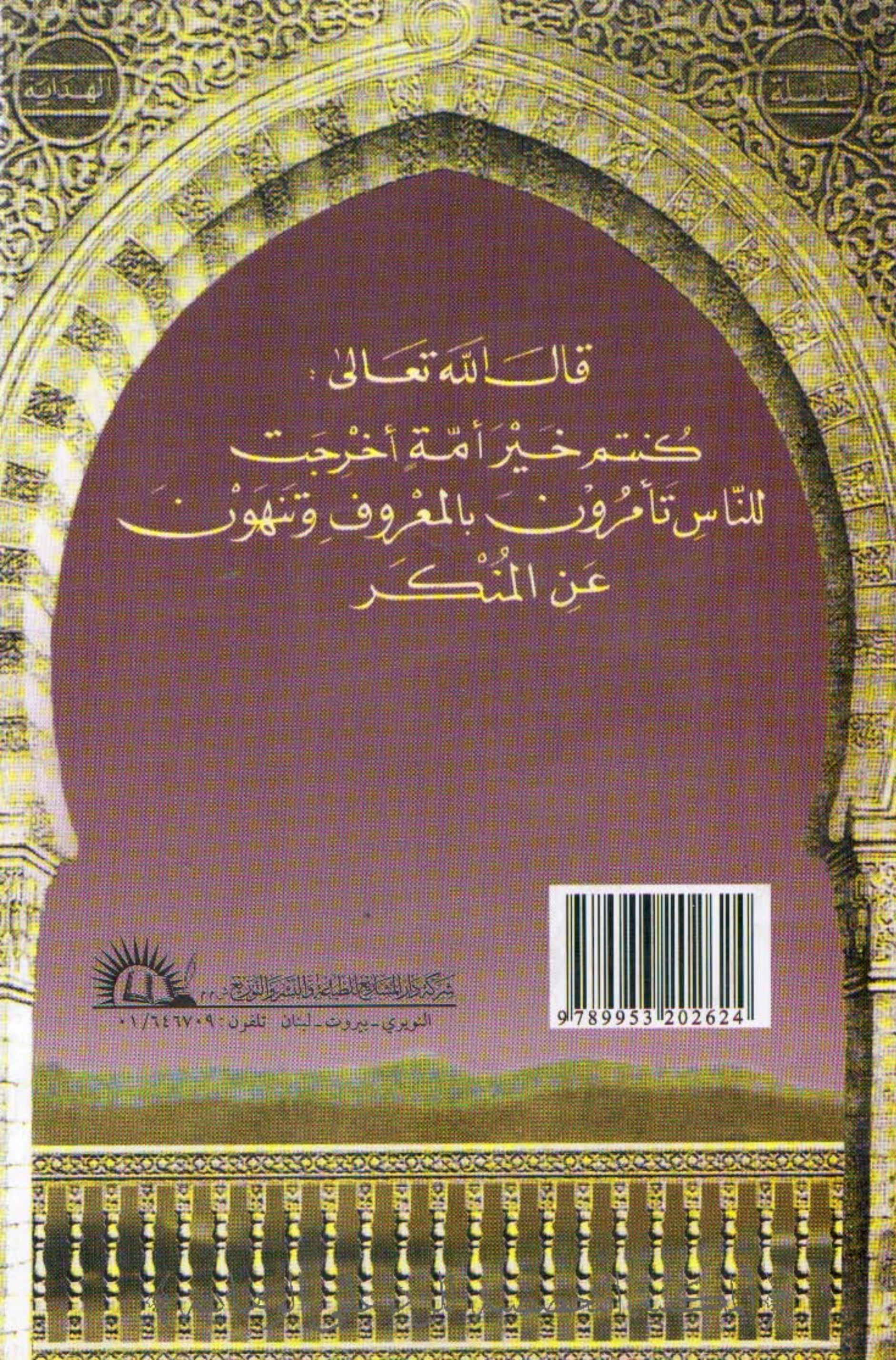
الرد: هذه الفتوى شاذة شذ بها عن علماء الإسلام فإن علماء الإسلام على وجهين منهم من قال: اللحية تترك كما هي لا يؤخذ منها، ومنهم من قال يؤخذ من طولها ومن عرضها القول الأول قاله النووي، والثاني الإمام الحسن البصري رضي الله عنه. ومن أين للألباني أن يقول إن ما زاد على القبضة حرام وليس له حجةٌ يحتج بها من حديث فيه أن الرسول قال ذلك أو إنه عليه الصلاة والسلام قبض على لحيته فقصَّ ما زاد على ذلك، ومن أين له أن يقول إن لحيته خِلقةً ما زادت على ذلك فهل أخذ هذه من أوهام منامية أم كيف ذلك؟!

ونسأل الله تعالى أن يلهمنا السهر على حفظ شريعة رسول الله ﷺ ونسأله أن يرزقنا العلم والعمل به والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى ءاله الأطهار وصحابته الأخيار.

---

(١) أنظر فتاوى الألباني (ص/ ٥٣).

الفهرس


قال الله تعالى:
كُنتم خيرَ أُمّةٍ أُخرِجت
للنّاسِ تأمرُونَ بالمعْروفِ وتنهوْنَ
عَنِ المُنْكَر
شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
النويري - بيروت - لبنان تلفون ٠٩ ٦٤٦٧ /٠١
9789953202624